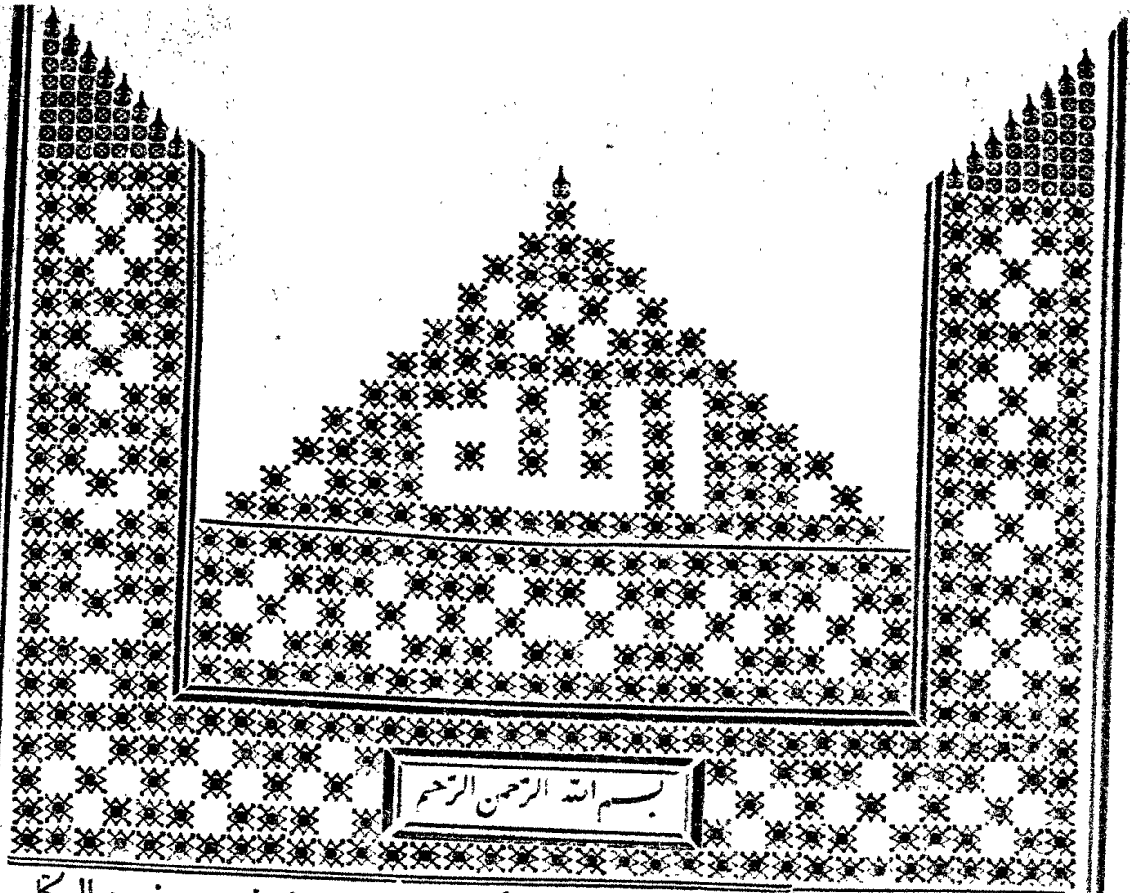

الحمد لله الذى جعل سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أطيب الاصول وطهر فروعه وخصه بالكتاب
العزيز المعجز للفحول وآتاه جوامع الكلم فهى سنته الغراء وبين أحكام الشرع وباقامتها السعادة
دنيا وأخرى وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من تعبد بتصحيح الاعمال واداء الفرض
والمندوب وتعاطى فى معيشة الحلال واجتنب فاسد الامور ومكروهاتها وامتنع من الحرام فتباح
الجنة فيا سعادة من حباه مولاه بالاكرام وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الحاث على التفقه فى
الدين المؤيد بالدلائل القطعية والواضحات البراهين صلى الله عليه وسلم وعلى آله المطهرين من
الادناس وأصحابه المجمعين على الحق فكان اجماعهم من أعظم الادلة مع الاستصحاب والقياس
(وبعد) فهذه تقريرات شريفة وعبارات لطيفة لشيخنا علامة مصره وفريد عصره الشيخ أحمد
ابن محمد الدمياطى الشافعى مفتى بلد الله الحرام مكة المكرمة نعمده الله بالرحمة والرضوان على شرح
ورقات أبى المعالى للشيخ امام الحرمين جلال الدين المحلى أنزل الله عليهما سحائب رحمته وأسكنهما
بحبوحة جنته جردتها بامره من خطه بهامش نسخته حين قراءته الشرح المذكور وتجمع هذه الطلبة
بالمسجد الحرام فجاءت بحمد الله نسخة مطولة مختصرة منقحة معتبرة واسأل الله أن ينفع بها كما نفع
باصلها وان يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم انه جواد رؤف رحيم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أى
بكل اسم من أسماء الذات الاعلى الموصوف بكمال الانعام أو بارادة ذلك ابتدئ أو أؤلف ملتبسا
متبركا أو مستعينا واقتصر على البسملة لحصول الحمد بها فانها تتضمن نسبة الجميل اليه تعالى على
الوجه المخصوص وافتتح بها لانها من أبلغ الثناء وحمد الفضلاء ولهذا اكتفى بها الامام البخارى فى أول
صحيحه وترك الصلاة اختصارا أو يحتمل انه أتى بها لفظا والحاصل ان الذى يجمع البسملة والحمدلة
والتشهد ذكر الله تعالى وقد جعل بالبسملة (قوله فهذه) ان كانت الخطبة قبل التأليف فالاشارة
الى ما فى الذهن أى مفصل هذا المجمل ورقات وان كانت بعد التأليف فاما ان تكون الى ما فى الذهن

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد (فهذه

ورقات) قليلة (تشتمل على معرفة فصول من أصول الفقه) ينتفع بها المبتدى وغيره (٢) (وذلك) أى لفظ أصول الفقه (مؤلف من جزأين مفردين) من الافراد المقابل للتركيب لا الجمع والمؤلف يعرف بمعرفة ما ألف منه (فالاصل) الذى هو مفرد الجزء الاول (ما يبنى عليه غيره) كاصل الجدار أى أساسه وأصل الشجرة أى طرفها الثابت فى الارض (والفرع) الذى هو مقابل الاصل (ما يبنى على غيره) كفروع الشجرة لاصلها وفروع الفقه لاصوله (والفقه) الذى هو الجزء الثانى له معنى لغوى وهو الفهم ومعنى شرعى وهو (معرفة الاحكام الشرعية التى طريقها الاجتهاد) كالعلم بان النية فى الوضوء واجبة وان الوتر مندوب وان النية من الليل شرط فى صوم رمضان وان الزكاة واجبة فى مال الصبى غير واجبة فى الحلى المباح وان القتل بمثقل يوجب القصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف بخلاف ما ليس طريقه الاجتهاد كالعلم بان الصلوات الخمس واجبة وان الزنا محرم ونحو ذلك من المسائل القطعية فلا يسمى فقها فالمعرفة هنا العلم بمعنى الظن

أو الى ما فى الخارج اى النقوش (قوله ورقات) صنفها الامام العالم العلامة أبو المعالى عبد الملك بن يوسف بن محمد الجوينى العراقى الشافعى ولد سنة تسع عشرة وأربعمائة حاور بمكة والمدينة أربع سنين يفتى ويجمع طرق الشافعى ثم عاد الى نيسابور فبنى له الوزير نظام الدين المدرسة النظامية فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة فعمره نحو تسع وخمسين سنة وأغلقت الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ قريبا من أربعمائة ونسب للحرمين لمجاورته بهما كذا فى الشنوانى على عبد السلام وفى حاشية شيخنا على كفاية العوام ولقب بذلك أى بامام الحرمين لانحصار افتاء الحرم المكى والمدنى فيه ثم ان قوله ورقات فيه مجاز علاقته المجاورة وهو على تقدير مضاف أى ذات ورقات (قوله قليلة) هذه من كلام الشارح وهو الامام العالم العلامة شيخ الاسلام مفتى الانام وبقية العلماء الاعلام جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى ولد سنة احدى وتسعين وسبعمائة ومات أول يوم من سنة أربع وستين وثمانمائة فعمره نحو أربع وسبعين سنة وانما صرح بقوله قليلة مع فهمه من جمع القلة تنشيطا للمبتدى ولئلا يتوهم خروجه عنه اذ قد يستعمل للكثرة (قوله تشتمل على معرفة صفة) أو خبر ثان أو استئناف أى تحتوى أو تستلزم (قوله فصول) أى أنواع من المسائل وسمى كل نوع فصلا لانفصاله عن غيره (قوله من أصول الفقه) صفة لفصول أى كائنة تلك الفصول من جملة أصول الفقه أى بعض الفن المسمى بهذا الاسم والمراد بها الادلة السمعية من الكتاب والسنة والاجماع من حيث اثبات الاحكام بها بطريق الاجتهاد (قوله ينتفع بها المبتدى وغيره) انتفاع المبتدى بها يكون بالتعلم وانتفاع غيره بالتذكر لما عنده أو بجمعه أصول المسائل الكثيرة المشتتة فى ذهنه بعبارات مختصرة قريبة الى الذهن (قوله أى لفظ أصول الفقه) بين به ان المشار اليه لفظ أصول الفقه بقرينة الاخبار عنه بمؤلف والتأليف كالتركيب من خواص الالفاظ وحينئذ ففيه استخدام لانه ذكر أصول الفقه بمعنى الفن ثم أعاد عليه اسم الاشارة بمعنى اللفظ (قوله مؤلف) أى بحسب الاصل والا فالمشار اليه مفرد لانه لقب على الفن المخصوص (قوله من جزأين الخ) فيه نظر لان له جزأ آخر وهو الصورة أعنى اضافة الاول للثانى فحينئذ أصول الفقه أدلته من حيث هى أدلته ويجاب بانه تركه اما لعسر فهمه على المبتدى أو للاستغناء عن بيانه (قوله من الافراد المقابل للتركيب) دفع به ما يقال وصف الجزأين بالافراد غير صحيح بالنسبة للجزء الاول بانه جمع لا مفرد وحاصل الدفع ان الافراد الموصوفين من الافراد المقابل للتركيب وهو عدم دلالة اللفظ على جزء معناه فيصدق بالجمع وغيره لا من الافراد المقابل للجمع أى والتثنية واقتصر على الجمع لانه محل التوهم ويطلق المفرد على مقابل الجملة وعلى مقابل المضاف والشبيه به (قوله يعرف بمعرفة ما ألف منه) فيه جريان الصلة على غير الموصول ولم يبرز جريا على المذهب الكوفى (قوله ما يبنى عليه غيره) أى شئ محسوس أو معقول وكذلك قوله ما يبنى على غيره (قوله وفروع الفقه) من اضافة البيان أو الاعم الى الاخص (قوله لاصوله) هى الادلة الاجمالية أو الادلة مطلقا (قوله وهو الفهم) أى لما دق وغيره وقيل اسم لما دق فلا يقال فقهت ان السماء فوقنا يقال فقه كفهم وزنا ومعنى وفقه كفتح اذا سبق غيره فى الفقه وفقه ككرم اذا صار الفقه له سجية (قوله وهو معرفة الاحكام الشرعية) أى التهيؤ لمعرفتها بان يكون عنده ملكة يقتدر بها على تحصيل التصديق بأى حكم اراد وان لم يكن حاصلا بالفعل كالامام مالك حين سئل (قوله التى طريقها) أى طريق ثبوتها وظهورها صفة لمعرفة وقوله الاجتهاد هو بذل الوسع فى بلوغ الغرض (قوله كالعلم) أى كتهيؤ العلم (قوله فى مال الصبى) أى أو صبية بل لفظ الصبى يشمل الصبية كما نقله الاسنوى عن اللغة (قوله فى الحلى المباح) أى كحلى امرأة لا سرف فيه بخلاف الحرام كحلى رجل لاستعماله والمكروه كضبة اناء كبيرة لحاجة أو صغيرة لزينة (قوله بمعنى الظن) هو التصديق الراجح والاضافة حقيقية ولا اشكال فى

(والاحكام) المرادة فيما ذكر (٤) (سبعة الواجب والمندوب والمباح والمحظور والمكروه والصحيح والفاسد) فالفقه العلم

استعمالها في التعريف بهذا المعنى اما لانها حقيقة عرفية لمن ذكروا اما لانها مجاز مشهور لهم أو عليه قرينة واضحة وهي التقييد بحصولها عن الاجتهاد لانه انما يفيد الظن وانما قال فالمعرفة العلم بمعنى الظن ولم يقل فالمعرفة بمعنى الظن لانه لم يشتهر اطلاقها بمعنى الظن بخلاف العلم (قوله والاحكام المرادة فيما ذكر سبعة) أي في التعريف المتقدم وأظهر في محل الاضمار ايضاحا للمبتدى (قوله سبعة) فيه ان الفقه منه الا ان يؤول كلامه بان المراد ان هذه السبعة من جملة الاحكام المرادة وانما أسقط من الاحكام التكليفية خلاف الاولى جريا على طريقة المتقدمين الذين لا يثبتونه وأما المتأخرون المثبتون له فقالوا المطلوب تركه طلبا غير جازم ان ثبت بنهي مقصود فهو المكروه وان ثبت بنهي غير مقصود أي مستفاد من الامر بضده فهو خلاف الاولى (قوله فالواجب ما يثاب الخ) أي قولا أو فعلا أو اعتقادا وسواء كان واجبا عينيا أو كفائيا (قوله من حيث وصفه بالوجوب) هي حيثية تقييدية لا حيثية تعليل كقولك النار من حيث انها حارة تسخن أي لاعتبار وصفه بالصحة أو البطلان ومنه يعلم أن هذه الاقسام متداخلة لامتباينة كصلاة الفرض في محل مغصوب أو في الحمام مثلا ولا منافاة بين الاثابة والمعاقبة نهما بالاعتبارين مختلفين (قوله مع العفو عن غيره) لا يقال ان ترك مفرد مضاف وهو من صيغ العموم لجواز جعل اضافته على الجنس أو العهد الذهني (قوله والمندوب) أي المندوب اليه اي المدعو اليه ففيه الحذف والايصال وأو رد على التعريف الاذان فانه اذا أطبق أهل البلد على تركه قوتلوا وعوقبوا في الدار الآخرة وأجيب بأنه من حيث التهاون بالدين لا سيما شعاره الظاهرة (قوله والمباح) ويسمى أيضا جائزا وحلالا (قوله أي مالا يتعلق الخ) انما قال ذلك لرد ما قيل ان كلا من الاثابة والمعاقبة على كل من فعل المباح وتركه أمر جائز اذ له تعالى ان يفعل ما يشاء حتى اثابة العاصي وتعذيب الطائع فلا يصح نفي واحدة من الاثابة والمعاقبة أفاده سم (قوله والمحظور) ويسمى حراما ومعصية وذنبا وزجورا عنه ومتوعدا عليه أي من الشارع ويسمى حجرا أيضا في الصحاح الحظر الحجر وهو خلاف الاباحة والمحظور المحرم (قوله امتثالا) بأن كف نفسه عنه لداعي نهي الشرع وانما قيد به احترازا عن تركه لنحو خوف من مخلوق أو حياء منه أو عجز عنه فلا يثاب عليه وكذا ان تركه بلا قصد شئ (قوله ويعاقب على فعله) أي يقع العقاب في الآخرة عدلا على فعله بلا عذر قال في الجوهرة

فان يثبنا فبمحض الفضل * وان يعذب فبمحض العدل

(قوله مع العفو عن غيره) ولا ينافيه ان فعل مفرد مضاف لمعرفة فيعم لانه يجاب بمثل ما تقدم من ان الاضافة للجنس أو للعهد الذهني (قوله ويترتب العقاب) أي استحقاقه على فعله بأن ينتهض فعله سببا للعقاب بمعنى ان من فعله بلا عذر استحق العقاب ولا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل ألا ترى انك تقول زيد يستحق القضاء أو الافتاء أو التدريس مع انه ليس متلبسا بواحد منها (قوله والمكروه) جعلت العبارة ما كان طلب تركه بنهي مخصوص وما كان بنهي غير مخصوص كالنهي عن ترك المندوبات المستفاد من أوامرها وهو أصل الاصطلاح الأصولي وان خالف بعض متأخري الفقهاء ومنهم المصنف فخصوا المكروه بالاول وسموا الثاني خلاف الأولى (قوله والصحيح) هو لغة السليم (قوله النفوذ) هو بالمعجمة من نفوذ السهم وهو بلوغ المقصود من الرمي أي بان يوصف بالنفوذ ويصح اصطلاحا ان يقال انه نافذ (قوله ويعتد به) بان يوصف بالاعتداد ويصح اصطلاحا ان يقال انه معتد به فاذا قيل هذا البيع صحيح أي نافذ ومعتد به ويترتب عليه حل الانتفاع بالمبيع وهذا النكاح صحيح أي يترتب عليه حل الاستمتاع من وطء ومقدماته (قوله عقدا كان الخ) والعبرة في العبادة بظن المكلف فلو صلى على اعتقاده انه متطهر فبان محدثا فالصلاة صحيحة ولن لزم القضاء والعبرة في المعاملة بحسب الواقع فلو باع مال مورثه ظانا حياته فبان ميتا صح البيع (قوله

بالواجب والمندوب الى آخر السبعة أي بان هذا الفعل واجب وهذا مندوب وهذا مباح وهكذا الى آخر السبعة (فالواجب) من حيث وصفه بالوجوب (ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه) ويكفي في صدق العقاب وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره ويجوز ان يزيد ويترتب العقاب على تركه كما عبر به غيره فلا ينافي العفو (والمندوب) من حيث وصفه بالندب (ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه) والمباح) من حيث وصفه بالاباحة (ما لا يثاب على فعله) وتركه (ولا يعاقب على تركه) وفعله اي ما لا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب (والمحظور) من حيث وصفه بالحظر اي الحرمة (ما يثاب على تركه) امتثالا (ويعاقب على فعله والمكروه) من حيث وصفه بالكراهة (ما يثاب على تركه) امتثالا (ولا يعاقب على فعله والصحيح) من حيث وصفه بالصحة (ما يتعلق به النفوذ ويعتد به) بان استجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان او عبادة والباطل •

(والباطل) من حيث وصفه بالبطلان (مالا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به) بان لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان او عبادة والعقد يتصف بالنفوذ والاعتداد والعبادة تتصف بالاعتداد فقط اصطلاحا (٥) (والفقه) بالمعنى الشرعي (اخص من العلم) لصدق العلم بالنحو وغيره فكل فقه علم وليس كل علم فقها (والعلم معرفة المعلوم) اى ادراك ما من شأنه ان يعلم (على ما هو به في الواقع) كادراك الانسان بانه حيوان ناطق (والجهل تصور الشئ) اى ادراكه (على خلاف ما هو به في الواقع) كادراك الفلاسفة ان العالم وهو ما سوى الله تعالى قديم وبعضهم وصف هذا الجهل بالمركب وجعل البسيط عدم العلم بالشئ كعدم علمنا بما تحت الارضين وبما في بطون البحار وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا (والعلم الضروري مالا يقع عن نظر واستدلال) كالعلم الواقع باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي السمع والبصر واللمس والشم والذوق فانه يحصل بمجرد الاحساس بها من غير نظر واستدلال (واما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال) كالعلم بان العالم حادث فانه موقوف على النظر في العالم وما شاهده فيه من التغير فينتقل من تغيره الى حدوثه (ولنظر هو الفكر في حال المنظور فيه) ليؤدي الى المطلوب (والاستدلال طلب الدليل) ليؤدي الى المطلوب فيؤدي النظر والاستدلال واحد وجمع المصنف بينهما في الاثبات والنفي تأكيدا

(والباطل) هو لغة الذاهب وهو والفاسد سواء الا في صوم منها الحج فانه يبطل بالردة ويخرج منه ويفسد بالوطء ويلزمه اتمامه (قوله اصطلاحا) أي بحسب اصطلاح أهل الشرع أو بعضهم وقضيته صحة وصف العبادة بالنفوذ أيضا لغة (قوله وليس كل علم فقها) أي فالنسبة حينئذ العموم والخصوص المطلق بين الانسان والحيوان ويقال أيضا كل فقيه عالم أو ليس كل عالم فقيها اذ القاعدة انه كلما وجد الأخص وجد الأعم ولا عكس كما لا يخفى (قوله والعلم معرفة المعلوم) فيه دور لان المعلوم مشتق من العلم ولا يعرف المعلوم الا بعد معرفته ولا يعرف العلم الا بعد معرفة المعلوم لانه أخذ في تعريفه وأشار الشارح الى جوابه بقوله أي ادراك ما من شأنه ان يعلم وحاصله ان الايراد المذكور مبني على ان المراد بالمعلوم المعلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالامكان كذا في الحاشية (قوله على ما هو به) أي على الوجه الذي هو أي ما من شأنه ان يعلم ملتبس به أي بذلك الوجه في الواقع والواقع قيل هو علم الله تعالى وقيل اللوح المحفوظ وقيل غير ذلك (قوله كادراك الانسان الخ) أي وكادراك الفرس بأنه حيوان صاهل وكادراك الحيوان بأنه جسم نام متحرك بالارادة (قوله والجهل تصور الشئ) ما أحسن قوله في تعريف العلم معرفة وهنا في الجهل تصورا فانه ليس بمعرفة أصلا وانما هو حصول شئ في الذهن (قوله على خلاف ما) أي على حال ووصف مخالف للحال والوصف الذي هو أي ذلك الشئ ملتبس به في الواقع (قوله قديم) أي بذاته وصفاته أو بذاته دون صفاته وتفصيل عندهم وقد كفروا بتلك العقيدة (قوله وبعضهم) أي الاصوليين أو العلماء (قوله بالمركب) انما كان مركبا لانه جاهل بالحكم وجاهل بانه جاهل ولذلك قيل

جهلت وما تدري بانك جاهل * ومن لي بان تدري بانك لا تدري

ومنه قوله

قال حمار الحكيم يوما * لو أنصف الدهر كنت أركب
لانني جاهل بسيط * وصاحبي جاهل مركب

(قوله عدم العلم بالشئ) قضيته انصاف الجماد والبهيمة بالجهل وليس كذلك فمن ثم زاد بعضهم عما من شأنه العلم (قوله وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى هذا جهلا) أي العلم بالشئ جهلا اذ لا يصدق عليه تصور الشئ لانتفاء تصوره مطلقا والله أعلم (قوله ما لم يقع) أي علم لم يقع الخ فلا يقال التعريف غير مانع لتناوله التقليد مع انه ليس علما ومعناه ان النفس أدركته بمجرد التوجه اليه كالعلم بان الكل أعظم من الجزء أو بالحواس الظاهرة وان توقف على حدس أو تجربة فالاول كالعلم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس والثاني كالعلم بان السقمونيا مسهلة أو توقف على وجدان كالعلم بان فيك جوعا أو عطشا أو تواتر كالعلم بوجود مكة (قوله عن نظر واستدلال) وان توقف على شئ آخر كالاصغاء وتقليب الحدقة (قوله باحدى الحواس) أي بسبب احدى الحواس أي العلم الحاصل للنفس باحدى الخ لان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس والحواس جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة (قوله فانه يحصل) أي العلم الواقع (قوله وأما العلم المكتسب الخ) دفع بزيادة أما توهم عطف العلم المكتسب على مدخول كاف التمثيل تأمل (قوله بان العالم) هو ما سوى الله وصفاته من جواهر واعراض وقوله حادث أي حدوثا زمانيا أي مسبوقا وجوده بعدمه (قوله من التغير) كزوال الحركة بطروء السكون والظلمة بطروء الضوء وعكس ذلك (قوله هو الفكر الخ) الفكر حركة النفس في المعقولات وأما حركتها في المحسوسات فتخييل (قوله ليؤدي) أي لاجل أن يؤدي ذلك الفكر (قوله الى المطلوب) أي من علم أو ظن (قوله فجمع المصنف بينهما في الاثبات الخ) وقدم ذكر الاثبات على النفي لان الاثبات أشرف وعكس المصنف لان المنفي من توابع الضروري وعن الاشرف من

(والدليل هو المرشد الى المطلوب) لانه علامة عليه (والظن تجويز أمرين أحدهما أظهر من الآخر) عند المجوز (والشك تجويز الامرين لامزية لاحدهما على (٦) الآخر) عند المجوز فالتردد فى قيام زيد وتقيه على السواء شك ومع رجحان الثبوت والانتفاء ظن (وأصول الفقه) أى الذى وضع فيه هذه الورقات (ضرقه) أى طرق الفقه (على سبيل الاجمال) كصدق الامر والنهى وفعل النبى صلى الله عليه وسلم والاجماع والقياس والبحث عن وجه دلالته من حيث الوجوب والندب فى الامر والتحريم والكراهة فى النهى وغير ذلك من البحث عن طرق صرفه عن سبيل الاجمال الى التفصيل نحو

المكتسب اذهو أقوى منه وأبعد عن الخطا (قوله هو المرشد الخ) اعلم ان المرشد يطلق حقيقة على الناصب لما يرشد به ويطلق مجازا على ما به الارشاد وهو المراد هنا بدليل قوله لانه علامة عليه فحينئذ يقال قد أدخل المجاز فى التعريف وهو لا يجوز ويجاب بأن تعريف الدليل بما ذكر عقب تعريف الاستدلال بطلب الدليل قرينة على ارادة معنى المرشد المجازى اذهو المناسب لمعنى الاستدلال المذكور كذا فى سم (قوله أحدهما أظهر من الآخر) يفيد أن كلا منهما ظاهر لكن أحدهما أظهر فخرج به تجويز بقاء البحر بحاله وانقلابه دما مثلا اذ كل منهما جائز لوقوع عقلا وأحدهما وهو بقاؤه بحاله أظهر مع أن ذلك ليس من قبيل الظن لان البقاء بحاله معلوم لنا علما عاديا وانقلاب خفى عند العقل فى مجارى العادات وتعريف الظن بما ذكر تعريف باللازم اذ الظن هو الادراك الراجح لاحد الامرين الملزوم للتجويز وأسقط المصنف تعريف الوهم وهو الادراك المقابل للظن (قوله عند المجوز) سواء وفق لوقوع ثم لا (قوله والشك تجويز أمرين) هما طرفا الممكن كوجود زيد وعدم وجوده (قوله وأصول الفقه) أى الفن المسمى بهذا اللقب المشعر بمدحه بابتداء الفقه عنده (قوله لدى وضع فيه هذه الورقات) أى جعل بسبب بيانه هذه الورقات التى هى الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله أى طرق الفقه) فيه عود الضمير على جزء العلم وهو كقراى من زيد لا معنى له ولا يصح عود الضمير عليه وأجيب بان عود الضمير عليه باعتبار المعنى الوصفى لا الذاتى وفيه استخدام (قوله على سبيل الاجمال) حال من طرق أى كائنة تلك الطرق على صفة هى جهلك وعدم تعيينها وسلك مثله بطرق الامر والنهى وفعل النبى صلى الله عليه وسلم أى كونه بصفات عن التقييد به وربه معين ومنهى عنه معين وهكذا (قوله بانها حجج) أى يصح احتجاج والاستدلال بكل منها بشرطه (قوله وغير ذلك) كالعام والخاص والمطلق والمقيد وهو معطوف على مطلق لامر من الخبر قرار صلى الله عليه وسلم على قول أو فعل (قوله مع بيان ما يتعلق به) متعلق بسيأتى وفيه أنه يأتى ما يتعلق بما قبله من لامر والنهى أيضا بخلاف طرقه على سبيل التفصيل أى على سبيل وصفة هى تفصيل متعلقه وتعيينه (قوله كما خرجه الشيخان) أى رواه أى سلاما متداولا بينهم بالذكور أو لعمل أو كونه صلى فيها فرجع لضمير ما يفهم من المقام (قوله مثلا بمثل) أى مثلا بمثل أى متماثلين بان يماثل أحدهما الآخر فى المقدار باعتبار الكيل (قوله يدا بيد) أى مقبوضين للعاقدين أى وارثيهما أو وكيليهما بمجلس العقد قبل التفرق منه وقبل تفرقهما بجواز زمن العقد والحلول لازم فيتقابض فى المجلس غالبا (قوله لمن شك) المراد بالشك ما يعم التردد بمستوييه ورجحان (قوله مثلا) أى لاجل تمثيل القواعد وايضاحها لا لاجل انها منه (قوله وكيفية لاستدلال بها) برفع عطف على طرق (قوله من حيث تفصيلها) أى تعيينها وتعلقها بحكم معين (قوله عند تعارضه) أى فى افادة الاحكام وما رفع لتعارض فيها لكونها ظنية فى الجملة وقد تتعارف التنصيص على ما يقع فيه تعارض (قوله وغير ذلك) أى كتقديم المبين على المجمل

[illegible] المجمل ولم تزل تصنف من أصول الفقه صنفات لمجتهد أى المسائل المتضمنة [illegible] بقوله وكيفية لاستدلال بها ويجاب عنه بانه تركها اعتمادا على انها ليست [illegible] بها (قوله تجر الى صفات) أى ما شرط فيه من الصفات لتوقف الاستدلال [illegible] (قوله وبوب أصول الفقه الخ) ان جعل مسمى الكتب [illegible] لفظ مخصوصة كما هو محقق حققين فى تقدير هنا وهو ضمون بوب أصول الفقه

[illegible] تقديم الخاص على العام والمقيد على او [illegible] فى صفات تعرف بها [illegible] وهو بحثهم فيها [illegible] هى الفن المسمى باصول الفقه

أو أبواب أصول الفقه عبارات أقسام فطابق الخبر المبتدأ وفى عد أقسام الكلام منها تغليب أو أرادها ما يشمل توابعها والا فاقسام الكلام خارجة عن مسمى الفن (قوله الكلام) المراد منه بقرينة ما يأتى اللفظى لا النفسى لان بحث الاصولى فى اللفظى لا النفسى وهو حقيقة فيهما عند المحققين (قوله ويذكر فيه) أى فى الكلام على العام والخاص (قوله المطلق والمقيد) أى لمناسبتهما لهما حتى أنهما باب واحد وقصده وقع الاعتراض على المصنف فى اسقاطهما (قوله وسيأتى) أى فى كلام المصنف فالمناسب التصريح بذكره هنا كغيره (قوله والافعال) أى أفعاله صلى الله عليه وسلم فانها حجة (قوله وترتيب الادلة) أى بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره وأيها المقدم على غيره عند التعارض (قوله وصفة المفتى والمستفتى) أى شروطهما والمجتهد والمفتى واحد كما يعلم مما يأتى قال فى مختصر الانوار لا يجوز للمفتى أن يتساهل فى الفتوى ومن عرف بذلك لا يجوز أن يستفتى والتساهل يكون بان لا يتثبت ويشرع فى الفتوى قبل استيفاء الفكر والنظر وقد يكون بان تحمله أغراض فاسدة على تتبع الحيل المحرمة والمكروهة والتمسك بالشبه والترخيص لمن يروم نفعه والتعسير لمن يروم ضره قال المحاسبى يسئل المفتى يوم القيامة عن ثلاث هل أفتى عن علم أو لا وهل نصح فى الفتوى أم لا وهل أخلص فيها لله أو لا والله أعلم (قوله فاقل ما يتركب منه الكلام اسمان) وصوره أربعة مبتدأ وخبر مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر اسم فعل وفاعله ولا يخفى ان المتألف المجموع والمتألف منه الاجزاء مفصلة واعترض تألف الكلام من جزأين فقط اذ معنا ثالث وهو الاسناد الذى هو ربط احدى الكلمتين بالاخرى الا ان يجاب بان الاسناد شرط الاجزاء أو القصد بيان الاجزاء الملفوظ بها وبه يجاب عن زيد قائم اذ فيه ضمير مستتر (قوله أو اسم وفعل) له صورتان فعل وفاعل ونائب الفاعل (قوله لعدم ظهوره) أى بل هو صورة عقلية لا تحقق له فى الخارج (قوله والجمهور على عده كلمة) أى لكونه فى حكم الملفوظ لاستحضاره عند النطق مع توقف الاسناد التام المحقق للكلام عليه (قوله أو اسم وحرف) هو ضعيف والمعتمد انه مركب من فعل واسم والحاصل ان صور تركيب الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملتان وله صوران الشرط والجزاء نحو ان سنغمت أفلحت القسم والجواب نحو أقسم بالله لمحمد خير خلق الله (قوله والكلام ينقسم الخ) فى جمع الجوامع وشرحه الكلام ينقسم الى طلب وخبر وانشاء فالاول كاضرب ولا تعص والثانى نحو زيد قائم والثالث نحو أنت طالق ثنتين راليت لى مالا لعلى أزورك النبى صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الاستفهام) أى الكلام الدال على طلب حصول صورة الشئ فى الذهن من حيث حصوله فيه فخرج نحو علمين وفهمنى اذ المقصود منه حصول التعليم والتفهيم فى الخارج (قوله الى تمن) هو طلب ما طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول نحو ليت لشبابى الخ والثانى نحو قول منقطع الرجاء ليت لى مالا فأحج منه ولا يقال ليت الشمس تطلع أو تغرب (قوله ومن وجه آخر) أى مغاير لوجه الاول وان اقتضاه لى ما تقدم باعتبار مدلوله وما هنا باعتبار استعماله فى مدلوله أو غيره (قوله ينقسم الى حقيقة ومجاز) أى الكلام بالمعنى اللغوى وهو ما يتكلم به قل أو كثر على طريق الاستعمال فان المجاز والحقيقة من عوارض المفردات أيضا (قوله ما بقى فى الاستعمال) أى لفظ بقى الخ فخرج اللفظ قبل استعماله والغلط المستعمل غلطا نحو هذه فرس مشيرا الى كلب فكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والدلالة ان استعمالها الشارع فى الدعاء فانه مجاز (قوله على وضوعه) أى بالعربى كما هو المتبادر من ذكر وضع والبقعة والمقابلة بالتعريف الثانى (قوله وقيل ما استعمل الخ) فهم كلامه قبل التعريف الاول كل لفظ نقل عن الموضوع اللغوى الى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع أو العرف أو لواضع الاول وقوله فيما صطلح عليه يدخل الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية العامة والخاصة

ومجازا فالحقيقة ما بقى فى الاستعمال على وضعه ... وغيره

(والمسؤل وسياتى (والافعال والناسخ والمنسوخ والاجماع والاخبار والقياس والحظر والاباحة وترتيب الادلة وصفة المفتى والمستفتى وأحكام المجتهدين فاما أقسام الكلام فأقل ما يتركب منه الكلام اسمان) نحو زيد قائم (أو اسم وفعل) نحو قام زيد (أو فعل وحرف) نحو ما قام أثبته بعضهم ولم يعد الضمير فى قام الراجع الى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة (أو اسم وحرف) وذلك فى النداء نحو يا زيد ان كان المعنى ادعو أو نادى زيدا و (الكلام ينقسم الى أمر ونهى) نحو قم ولا تقعد (وخبر) نحو جاء زيد (واستفهام) نحو هل قام زيد فيقال نعم أو لا (وينقسم أيضا الى تمن) نحو

من المخاطبة) وان لم يبق على موضوعه كالصلاة فى الهيئة المخصوصة فانه لم يبق على موضوعه اللغوى وهو الدعاء بخير والدابة لذات الاربع كالحمار فانه لم يبق على موضوعه وهو كل مايدب على الارض (والمجاز ماتجوز) أى تعدى به (عن موضوعه) هذا على المعنى الاول للحقيقة وعلى الثانى (٨) هو ما استعمل فى غير ما اصطلح عليه من المخاطبة (والحقيقة اما لغوية) بان وضعها أهل اللغة كالاسد للحيوان المفترس (واما شرعية) بان وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة (واما عرفية) بان وضعها أهل العرف العام كالدابة لذات الاربع كالحمار وهى لغة لكل مايدب على الارض والخاص كالفاعل للاسم المعروف عند النحاة وهذا التقسيم ماش على التعريف الثانى للحقيقة دون الاول القاصر على اللغوية (والمجاز اما أن يكون بزيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى ليس كمثله شئ) فالكاف زائدة ولا فهى بمعنى مثل فيكون له تعالى مثل وهو محال والقصد بهذا الكلام نفيه (والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى واسئل القرية) أى أهل القرية وقرب صدق تعريف الحد به على ذكر بانه مستعمل فى مثل مثل فى شئ مثل وسؤال نفس القرية فيه هو الممكن (والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى جدارا يريد

(قوله من المخاطبة) هو بكسر الطاء أى الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وفى الحاشية هو بفتح الطاء بمعنى التخاطب ومن للابتداء وفى الكلام حذف والتقدير ما استعمل فى المعنى الذى اصطلح على دلالته عليه اصطلاحا مبتدأ ونا شئا من ذوى التخاطب أى المتخاطبين وهو مايدب على الارض والظاهر انه لا يعتبر خصوص الارض ولا خصوص الدب ولا الكون بالفعل بل مطلق الانتقال بالقوة فيدخل حيوان يزحف أو لم يقع منه انتقال ولا تحرك مطلقا (قوله والمجاز) هو مفعل فاصله مجوز نقلت حركة الواو الى ماقبلها ثم قيل بحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ماقبلها بحسب الآن قلبت ألفا فتأمل (قوله ماتجوز) أى لفظ تجوز بالبناء للفاعل والمفعول وقوله عن موضوعه أى كل موضوع له لغوى تعديا صحيحا بان يكون لعلاقة فخرج ماوضع ولم يستعمل ومالم يوضع وما استعمل لغير علاقة كالغلط وما استعمل فى موضوعه أو احد موضوعيه فانه حقيقة (قوله من المخاطبة) أى الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ من حيث انه غير كل ما اصطلح عليه من المخاطبة (قوله والحقيقة) أى اللفظة المسماة بهذا الاسم اصطلاحا باعتبار نسبتها الى واضعها (قوله أهل اللغة) المتبادر منها لغة العرب (قوله للحيوان المفترس) فيه ان الافتراس ثابت لغير الحيوان المشهور الا ان يراد بالافتراس مالا يوجد فى غيره أو يدعى اصالة الافتراس فيه دون غيره أو يراد بالاسد كل مفترس كالذئب والكلب العقور (قوله العرف العام) المراد به مالا ينسب لطائفة معينة أى لم يتعين ناقله وقوله أو الخاص هو الذى ينسب لطائفة معينة وتعين ناقله (قوله كالفاعل للاسم المعروف الخ) ومعناه فى اللغة من أوجد الفعل واعلم انه لابد فى اتصاف اللفظ بالمجاز من سبق وضعه للمعنى المتجوز عنه لا سبق استعماله فيه فيتجوز فى اللفظ قبل استعماله فيما وضع له ومنه يعلم ان لفظ الرحمن مختص بالله وانه مجاز دائما لا حقيقة له (قوله وهذا التعريف ماش الخ) هذا مبنى على ان الاختلاف بين الفريقين معنوى لا لفظى بناء عن تخصيص الوضع باللغوى وللثانى ان يجعل له لفظيا وتريد بالوضع فى التعريف الاول مايشمل اللغوى والشرعى والعرفى اه من الحاشية (قوله فالكاف زائدة) قال العلامة السعد انها ليست زائدة ولا يلزم المجاز المذكور لجواز سلب الشئ عن المعدوم كسلب الكتابة عن زيد المعدوم أو مثل بمعنى الذات أو الصفة (قوله والمجاز بالنقصان) أى بسببه ومعه وكذا يقال فيما قبله واعلم ان المجاز يقع فى القرآن والسنة وغيرهما لاغراض كبشاعة الحقيقة كالخراء يعدل عنه الى الغائط أو للاغتناء بتجويز أسد فانه أبلغ من شجاع (قوله واسئل القرية) قال الشيخ عبد القاهر لو وقع هذا التركيب فى غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان غير رجل بقرية قد خربت وهلك أهلها فله ان يقول لصاحبه واعظا مذكرا له ولنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن أهلها وقل لها ماصنعوا كما يقال اسئل الارض من شق أنهارك وغرس أشجارك وجنى ثمارك (قوله أى أهل القرية) أى ضرورة ان المقصود سؤال أهل القرية لا سؤال نفس القرية وان كان الله تعالى قادرا على انصاف الجدران أيضا وقد يقال يحتمل ان المراد بالقرية أهلها من باب اطلاق المحل على الحال فلا يكون فيه نقصان (قوله وقرب صدق تعريف الخ) هو بالبناء للمفعول وقوله بانه أى الحاذق والشان ومحصله أنه نجوز باللفظ أى تعدى به عن موضوعه فيكون مجازا للمعنى لسابق وعلى هذا فتقدير الزيادة والنقصان انما هو بحسب الاسناد لا فيه فالمجموع ليس كمثله شئ ومجموع اسئل القرية وهو صحيح ويجوز أن يجعل مجازا فى الكلمة كما ذكره بعض المحققين (قوله فيما يخرج من الانسان) هو شامل لما يخرج من قبله

(ومن المجاز بالنقصان كما هنا فيما يخرج من الانسان) نقل اليه عن ومن

فشبه ميله الى السقوط بارادة السقوط التي هي من صفات الحي دون الجماد والمجاز المبني على التشبيه يسمى استعارة (والامر استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب) فان كان الاستدعاء من المساوي سمي التماسا ومن الاعلى سمي سؤالا وان لم يكن على سبيل الوجوب بان جوز الترك فظاهره انه ليس بامر اي في الحقيقة (٩) (والصيغة الدالة عليه افعل) نحو

ومن دبره لكنه اشتهر في الثاني ومنه يعلم أنه مجاز علاقته المجاورة لكن قول الشارح بحيث لا يتبادر منه عرفا الخ يقتضي أنه حقيقة عرفية وهذا لا يضر في مقصود المصنف من أنه مجاز لانه باعتبار الاستعمال اللغوي (قوله فشبه ميله الى السقوط الخ) أي بجامع القرب من الفعل في كل واشتق من لفظ الارادة يريد فالاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية لجريانها فيه بتبعية جريانها في المصدر (قوله والمجاز المبني على التشبيه) أي بجعل علاقته هي المشابهة فالاستعارة مجاز علاقته المشابهة (قوله استدعاء الفعل) أي طلب الفعل فخرج به النهي فانه طلب الترك وقوله بالقول خرج به الطلب بالاشارة والكتابة مثلا وقوله من هو دونه متعلق باستدعاء خرج به الطلب من المساوي فيسمى التماسا وطلب الادنى من الاعلى فيسمى دعاء نحو رب اغفر لي وقوله على سبيل الوجوب متعلق باستدعاء أيضا أي على سبيل وصفة هي وجوب ذلك الفعل اي خرج به ما لم يكن على سبيل الوجوب يعني الحتم بان جوز الترك فانه ليس بامر على ما اقتضاه ظاهر عبارته فيكون المندوب على هذا ليس بمأمور به وبه قال أبو بكر الرازي والكرخي لكن المحققون على ان المندوب مأمور به لانه طاعة اجماعا والطاعة فعل المأمور به (قوله سمي سؤالا) أي دعاء قل في السلم

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفي التساوي فالتماس وقعا

والاصح في جمع الجوامع وغيره ان طلب الفعل يسمى أمرا مطلقا (قوله أي في الحقيقة) أي واما يسمى أمرا مجازا وقد علمت رده ودخل في الامر كف واترك وذر (قوله الدلالة عليه افعل) المراد به فعل الامر فدخل افعلي وافعلا واستفعل قال الاسنوي ويقوم مقامها اسم فعل الامر والمضارع المقرون باللام (قوله والتجرد عن القرينة الخ) عطف على الاطلاق بين به أن المراد منه الاطلاق عن شئ مخصوص (قوله الا ما دل الدليل الخ) الاستثناء منقطع لان ما دل الدليل على صرفه عن الوجوب ليس مجردا (قوله ان علمتم فيهم خيرا) أي أمانة وقدرة على اداء عمل الكتابة باكتساب هكذا فسره الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله وقد اجمعوا الخ) اي والاجماع من الادلة وفيه بحث لان الاجماع على عدم الوجوب يدل على خصوص المدعى وهو عدم الوجوب (قوله يتحقق بالمرة) أي كما يتحقق بالاكثر فهو لطلب الماهية لا للتكرار ولا مرة لكن المرة صرورية ولا يتحقق التحصيل باقل منها فتجب لذلك (قوله كالامر بالصلوات الخمس) اي في قوله فيموا الصلاة فقد دل الدليل لحديث المعراج على تكرارها في كل يوم وليلة (قوله والامر بصوم رمضان) أي في قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته أي هلال رمضان أي ففي الحديث ما يدل على أن صوم رمضان يجب في كل سنة أي حيث اضافه الى السنة دون العمر (قوله ما يمكنه الخ) احترز به عن أوقات الضرورة من أكل ونوم وغيرهما واضافة زمان الى العمر بيانية أو من اضافة الاعم للاخص (قوله حيث لا بيان لامد المأمور به) فان بين زمانه بتعيينه أو تعيين قدر الفعل كمرة أو مرات معينة كفى شغل ذلك الزمن أو لا زمان بذلك القدر (قوله ولا يقتضي الفور) أي ولا التراخي بل يفعل كلا منهما (قوله بل الزمان الفور) هو ما يعقب الامر وقوله دون الزمان الثاني هو ما عداه وهو تأكيد والكلام عند الاطلاق فان قيد الصيغة بوقت مضيق أو موسع أو فور أو تراخ عمل به (قوله وعلى ذلك يحمل الخ) وجهه ان من قال انه يقتضي التكرار وجب أن يستوعب المأمور بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر كما مر وذلك متضمن للقول باقتضاء الفورية وكان الاولى للمصنف أن يقول هذا الدليل كما قال فيما قبله

اضرب واكرم واشرب وهي (عند الاطلاق والتجرد عن القرينة) الصارفة عن طلب الفعل (تحمل عليه) أي على الوجوب نحو أقيموا الصلاة (الا ما دل الدليل على ان المراد منه الندب أو الاباحة فيحمل عليه) أي على الندب أو الاباحة مثال الندب فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ومثال الاباحة واذا حللتم فاصطادوا وقد أجمعوا على عدم وجوب الكتابة والاصطياد (ولا يقتضي التكرار على الصحيح) لان ما قصد به من تحصيل المأمور به يتحقق بالمرة لواحد والاصل براءة الذمة مما زاد عليها (الا اذا دل الدليل على قصد التكرار) فيعمل به كالامر بالصلوات الخمس والامر بصوم رمضان ومقابل الصحيح انه يقتضي التكرار فيستوعب المأمور بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر حيث لا بيان

(ـ ورقات) لامد المأمور به لانتفاء مر بعضه على بعض (ولا يقتضي الفور) لان الغرض منه الحد لعمل من غير اختصاص بزمان الاول دون الزمان الثاني وقيل يقتضي الفور وعلى ذلك قول من يقول انه يقتضي التكرار (والامر بايجاد الفعل أمر به

وبما لا يتم الفعل الا به كالامر بالصلوات أمر بالطهارة المؤدية اليها) فان الصلاة لا تصح بدونها (واذا فعل) بالبناء للمفعول أى المأمور (يخرج المأمور عن العهدة) أى عهدة الامر وتتصف الفعل بالاجزاء (الذى يدخل فى الامر والنهى ومالا يدخل) هذه ترجمة (يدخل فى خطاب الله تعالى المؤمنون) وسيأتى الكلام فى الكفار (والساهى والصبى والمجنون غير داخلين فى الخطاب) لانتفاء التكليف (١٠) عنهم ويؤمر الساهى بعد ذهاب السهو عنه بجبر خلل السهو وكقضاء ما فاته من الصلاة وضمان ما أتلفه من المال (والكفار مخاطبون بفروع الشرائع وبما لا تصح الا به وهو الاسلام لقوله تعالى ما سلككم فى سقر قالوا لم نك من المصلين) وفائدة خطابهم بها عقابهم عليها اذ لا تصح منهم فى حال الكفر لتوقفها على النية المتوقفة على الاسلام ولا يؤاخذون بها بعد الاسلام ترغيبا فيه (والامر بالشئ نهى عن ضده والنهى عن الشئ أمر بضده) فان قال له أسكن كان نهيا عن التحرك ولا تتحرك كان أمرا له بالسكون (والنهى استدعاء أى طلب الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب) على وزان ما تقدم فى حد الامر ويدل النهى المطلق شرعا على فساد المنهى عنه فى العبادات سواء كان النهى لعينها كصلاة الحائض وصومها أو لامر يعم العبادات كالصلاة فى الدار المغصوبة أو لامر يقترن بها فى بعض العبادات كالصلاة فى الاوقات المكروهة وفى المعاملات يرجع الى

فان الدليل قد يدل على الفورية فيعمل به كما فى الامر بالايمان (قوله وبما لا يتم الفعل الا به) وجه ذلك انه لو لم يجب لوجوبه لجاز تركه ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب المتوقف عليه واللازم باطل ومن فروع المسئلة ما لو اختلطت منكوحته بغيرها أو طلق معينة من زوجتيه مثلا ثم نسيها فيحرم عليه قربانهما لاحتمال ترك المحرم المأمور به من قربان الاجنبية والمطلقة لا يوجد الا بترك الجائز من قربان منكوحته وغير المطلقة ويتصف الفعل بالاجزاء ولا ينافى ذلك انه قد يجب الاتيان بالفعل مرة أخرى لانه بامر آخر لا بهذا الامر كمن صلى على ظن الطهارة ثم تبين حدثه (قوله الذى يدخل فى الامر والنهى) أى فى متعلقهما واطلق المصدر وأراد اسم المفعول (قوله هذه ترجمة) أى مترجم ومعبر بها عن موضوع هذا المبحث وقد ترجم لشئ وزاد عليه قوله والامر بالشئ نهى عن ضده الخ (قوله المؤمنون) أراد به ما يشمل المؤمنات ففيه تغليب (قوله والصبى) أى ولو مميزا ويدخل فيه الصبية (قوله لانتفاء التكليف عنهم) أى فينتفى غيره من أنواع الخطاب اذ لا يثبت ذلك الا حيث يثبت هذا ومر وجب فى مال الصبى والمجنون كالزكاة وضمان التلف فالمخاطب به وليهما كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما أتلفته حيث فرط فى حفظها (قوله ويؤمر الساهى الخ) أى يطلب منه لكن بخطاب جديد (قوله بجبر خلل السهو) أى الخلل الواقع فى زمانه (قوله وضمان ما أتلفه) أى غرم بدله من مثل وقيمة (قوله والكفار) أى وكذا الجن أيضا مكلفون لكن لا تعرف تفاصيل ما كلفوا به (قوله بفروع الشرع) أى شرائع الانبياء يعنى ان كفار أمة كل رسول مخاطبون بفروع شريعته (قوله ما سلككم فى سقر) هذا يقوله المؤمنون يوم القيامة للكفار وهم فى النار ومثل هذه الآية قوله تعالى ويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة (قوله وفائدة خطابهم بها) اى مع انها لا تصح منهم حال الكفر ولا يطالبون بها بعد الاسلام (قوله عقابهم عليها) أى على ترك الواجبات وفعل المحرمات أى زيادة على عقاب الكفر وأهل الكلام فى المتفق عليه دون المختلف فيه نعم يعاقبون على ترك التقليد (قوله ولا يؤاخذون) أى الكفار الاصليون (قوله ترغيبا فيه) أى لان المؤاخذة ربما تفرتهم عنه وتركهم أيرغبهم فيه والكلام فى غير نحو الحدود والكفارات ورد المغصوب (قوله والامر بالشئ نهى عن ضده) يعنى ان كلا منهما عين الآخر بمعنى ان الطلب واحد هو بالنسبة الى الشئ أمر وبالنسبة الى ضده نهى أو بالنسبة الى شئ نهى والى ضده أمر وهو مادهب اليه الشيخ أبو الحسن ومن وافقه (قوله النهى المطلق) أى الذى لم يقيد بما يدل على فساد المنهى عنه وعدم فساده (قوله شرعا) أى بدليل شرعى لا بلغة ولا بالعقل خلافا لمن زاعم ذلك (قوله كصوم يوم النحر) لانه متضمن للاعراض عن ضيافة الله تعالى فى يوم الاضحى (قوله فى الاوقات المكروهة) علة النهى موافقة عباد الشمس (قوله كما فى بيع حصاة) كان يقول بعتك من هذه الاثواب ما تقع عليه هذه الحصاة (قوله الملاقيح هى ما فى البطون من الاجنة) (قوله كوضوء بماء الخ) فان المنهى عنه وان كان لامر خارج وهو تزف من أمر الماء به غيره لزم فساده لغيره لضرره وكذا بعده فان التفويت قد يحصل بغير البيع كما مر (قوله أمر به ملاحة) جمعة حصى تردد فى هذه الخ (قوله والتكوين نحو كونوا قردة

(وأما العام فهو ما عم شيئين فصاعدا) من غير حصر (من قوله عممت زيدا وعمرا بالعطاء وعممت جميع الناس بالعطاء) أى شملتهم به ففى العام شمول (والفاظه) الموضوعة له (أربعة الاسم) الواحد (المعرف بالالف واللام) نحو ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا (واسم الجمع المعرف باللام) نحو فاقتلوا المشركين (والاسماء المبهمة (١١) كمن فيمن يعقل) كمن دخل دارى فهو آمن (وما فيما لا يعقل) نحو ما جاء لى منك أخذته (وأى) استفهامية أو شرطية أو موصولة (فى الجميع) أى من يعقل وما لا يعقل نحو أى عبيدى جاءك أحسن اليه وأى الاشياء أردت أعطيتكه (وأين فى المكان) نحو أينما تكن أكن معك (ومتى فى الزمان) نحو متى شئت جئتك (وما فى الاستفهام) نحو ما عندك (والجزاء) نحو ما تعمل تجز به وفى نسخة والخبر بدل الجزاء نحو عملت ما عملت (وغيره) كالخبر على النسخة الاولى والجزاء على الثانية (ولا فى النكرات) نحو لا رجل فى الدار (والعموم من صفات النطق ولا يجوز دعوى العموم فى غيره من لفعل وما يجرى مجراه) كما فى جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين فى السفر رواه البخارى فانه لا يعم لسفر الطويل والقصير فانه انما يقع فى واحد منهما وكما فى قضائه بالشفعة للجار رواه النسائى عن الحسن مرسلا فانه لا يعم كل جار لاحتمال خصوصية فى ذلك الجار (والخاص بخلاف العام) فيقال فيه ما لا يتناول شيئين فصاعدا من غير حصر نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال (والتخصيص) تمييز بعض (جملة) أى اخراجه كما تخرج المعينين من قوله تعالى وقتلوا المشركين

الخ) فى التمثيل به اشارة الى أن المراد به ما يشمل التغيير وان كان المراد منه الايجاد بعد العدم بسرعة نحو كن فيكون ﴿ تتمة ﴾ ترد صيغة الامر للامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله وللاكرام نحو ادخلوها بسلام وللارشاد نحو واستشهدوا شهيدين من رجالكم وللتمنى نحو

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى * بصبح وما الاصباح منك بامثل

والاحتقار نحو ألقوا ما أنتم ملقون أو الخبر كحديث اذا لم تستح فاصنع ما شئت أو التعجب نحو انظر كيف ضربوا لك الامثال أو التفويض نحو فاقض ما أنت قاض أو المشورة نحو فانظر ماذا ترى أو الاعتبار نحو انظروا الى ثمره اذا أثمر وهذا معنى قول ابن قاسم فى شرحه اذ الصيغة ترد لغير ما ذكر مما هو مبسوط فى المطولات (قوله وأما العام) أل فيه للعهد الذكرى أى العام الذى هو أحد الاقسام المتقدم ذكرها (قوله فهو ما) أى لفظ وقوله عم أى تناول دفعه (قوله فصاعدا) هو حال حذف عاملها وصاحبها أى فذهب المدلول صاعدا واحترز بقوله عم شيئين عن نحو زيد ورجل فى الاثبات وبقوله فصاعدا عن المثنى النكرة فى الاثبات وبقوله من غير حصر عن أسماء العدد مثل الثلاثة والاربعة والعشرة فانها تتناول أكثر من اثنين ولكن الى غاية محصورة (قوله من قوله) أى الشخص القائل (قوله وألفاظه) الضمير يعود على العموم المفهوم من العام أو الضمير يعود على العام واضافة ألفاظ اليه بيانية (قوله الاسم الواحد الخ) اعترض عليه بما لو قال رجل الطلاق يلزمنى لا أكلم زيدا مثلا ثم كلمه فانه لا يقع عليه الثلاث بل طلقة واحدة مع ان لفظ الطلاق من ذلك وأجاب عنه ابن عبد السلام بان هذا يرجع فيه العرف لا اللغة (قوله لفى خسر) أى فى مساعيه وصرف عمره فى مطالبه (قوله واسم الجمع) المراد منه اللفظ الدال على جماعة تشمل الجمع واسمه واسم الجنس الجمعى نحو رب العالمين فانه اسم جمع ونحو التمر قوت وهو اسم جنس جمعى (قوله فاقتلوا المشركين) ومنه والله يحب المحسنين ان الله لا يحب الكافرين فلا تضع المكذبين (قوله كمن دخل دارى الخ) يحتمل ان تكون شرطية وان تكون موصولة ومثل لاستفهامية من عندك وقوله ما جاءنى منك أخذته يحتمل الوجهين المذكورين ومثال الاستفهامية ما عندك (قوله وأى فى الجميع) أى سواء كانت شرطية كالمثال الاول فى كلامه أو موصولة كالمثال الثانى فيه أو استفهامية نحو أى الناس عندك (قوله والجزاء) أى وفى الجزاء أى مقامه فاندفع ما يقال كان ينبغى ان يقول والشرط لانها مستعملة فيه لا فى الجزاء فرق بين ان تكون غير زمانية كمثل أو زمانية نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم (قوله ولا فى النكرات) هذا هو الرابع من ألفاظ العموم وهو نص ان بنيت النكرة على الفتح و جرت بمن نحو لا من رجل فى الدار وظرفية فى غير ذلك نحو لا رجل فى الدار فيحتمل نفى الجنس بتمامه و يحتمل نفى لواحد (قوله والعموم من صفات النطق) بمعنى الملفوظ به وهو اللفظ فلا يوصف المعنى به الا مجازا وقيل يوصف به حقيقة وقيل لا يوصف المعنى بالعموم لا حقيقة ولا مجازا (قوله وما يجرى مجراه) كالقضاء الآتى (قوله مرسلا) هو ما سقط منه الصحابى كما مر * ومرسل منه الصحابى سقط * وسيأتى انه لا يحتج به لا فيما استثنى (قوله لانه كل جار) أى شريك أو غيره وقوله لاحتمال خصوصية فى ذلك الجار أى لا توجد فى غيره ككونه شريكا لبائع كما يحتمل عدم الخصوصية فتعارض لاحتمالات ولا مرجح ولا يثبت العموم (قوله والخاص يقابل العام) أى فيؤخذ حده من حده (قوله فيقال فيه) أى فى حده ولاجله (قوله ما لا يتناول) مدفوعة على اللفظ أخذا من جعله مقابلا للعام

وهو ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل الاستثناء) وسيأتي مثاله (والشرط) نحو أكرم بني تميم ان جاؤك أي الجائين منهم (والتقييد بالصفة) نحو أكرم بني تميم الفقهاء (والاستثناء اخراج مالولا لدخل في الكلام) نحو جاء القوم الا زيدا (وانما يصح الاستثناء بشرط ان يبقى (١٢) من المستثنى منه شئ) نحو له علي عشرة الا تسعة فلو قال الا عشرة لم يصح وتلزمه العشرة

(ومن شرطه أن يكون متصلا بالكلام) فلو قال جاء الفقهاء ثم قال بعد يوم الا زيدا لم يصح (ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه) نحو ما قام الا زيدا أحد (ويجوز الاستثناء من الجنس كما تقدم ومن غيره) نحو جاء القوم الا الحمير (والشرط) المخصص (يجوز أن يتقدم على المشروط) نحو ان جاءك بنو تميم فأكرمهم (والمقيد بالصفة يحمل عليه المطلق كرقبة قيدت بالايمان في بعض المواضع) كما في كفارة القتل وأطلقت في بعض المواضع كما في كفارة الظهار (ويحمل المسح على المقيد) احتياطا (ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب) نحو قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات خص بقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم (وتخصيص الكتاب بالسنة) كتخصيص

(قوله المعاهدين) بفتح الهاء أي الذين عاهدهم المسلمون أي الكفار باشتراك أو غيره فهو مجاز مرسل من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله وهو ينقسم) أي المخصص المفهوم من التخصيص أو الضمير يعود الى التخصيص بمعنى المخصص على سبيل الاستخدام (قوله الى متصل) هو ما لا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا باللفظ الذي ذكر فيه العام (قوله ومنفصل) هو ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذي ذكر فيه العام (قوله وسيأتي مثاله) نحو أكرم الفقهاء الا زيدا (قوله أي الجائين منهم) فسره بذلك ليتضح التخصيص الذي هو اخراج البعض وابقاء البعض (قوله والتقييد بالصفة) لا فرق بين أن تكون متأخرة كمثاله أو متقدمة نحو أكرم فقهاء بني تميم الفقهاء وبني سليم (قوله اخراج مالولا الخ) أي بالا أو احدى أخواتها وسكت عن ذلك لظهوره فخرج نحو أستثني زيدا فلا يسمى استثناء في الاصح (قوله لم يصح) أي ما لم يتبعه باشياء أخر نحو له علي عشرة الا عشرة الا خمسة فيلزمه خمسة وكأنه قال له علي عشرة الا عشرة ناقصة خمسة وهو بمعنى الا خمسة (قوله متصلا بالكلام) أي عرفا فيضر انفصاله بتنفس أو سعال أو تعب وقيل يجوز الى شهر وقيل الى سنة وقيل أبدا وحكي عن سعيد بن جبير جوازه تأخيره الى أربعة أشهر وعن عطاء والحسن ما لم يقم من المجلس وعن مجاهد الى سنتين وقيل ما لم يأخذ في كلام آخر وهذه مذاهب شاذة لا يعمل بها ومن شرطه أيضا أن يكون هو والمستثنى منه من متكلم واحد الا النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة لي لله كقوله ان أهل الذمة عقب نزول فاقتلوا المشركين لانه مبلغ من الله وان لم يكن ذلك قرآنا (قوله ويجوز تقديم المستثنى) نحو قوله

ومالي الا آل أحمد شيعة * ومالي الا مذهب الحق مذهب

ومثله أربعتكن طوالق الا فلانة وأربعتكن الا فلانة طوالق (قوله الا الحمير) ومثله له علي الف درهم الا ثوبا فيلزمه ألف ناقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته اليه (قوله والشرط المخصص يجوز أن يتقدم) أي ويجوز أيضا تقديم الصفة كوقفت على محتاجي أولادي وانما لم يتعرض له لخروجها حال التقديم عن كونها صفة اصطلاحا (قوله فيحمل المطلق الخ) اعلم ان السبب في الموضعين مختلف اذ هو في الاول القتل وفي الثاني الظهار والحكم فيهما واحد وهو وجوب الاعتاق والجامع حرمة مسببهما أي ذاته وان كان القتل في الآية خطأ ومثل ذلك فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه وقال في آية الوضوء وأيديكم الى المرافق وسبب الحكم فيهما واحد وهو الحدث وحكمهما مختلف فانه في الاول وجوب المسح وفي الثاني وجوب الغسل والجامع بينهما اشتراكهما في سبب حكمها (قوله احتياطا) أي لاجل احتياطنا في الخروج عن العهدة ليتيقن الخروج عنها بالعمل بالمقيد سواء كان التكليف في الواقع بالمقيد أو بالمكلف بخلاف العمل بغير المقيد اذ قد يكون التكليف في الواقع بالمقيد فلا يحصل الخروج عن العهدة للاخلال بالمقيد له سم (قوله تخصيص الكتاب بالكتاب) أي منه بعض خرمه وقد غلب لفظ الكتاب على القرآن في عرف الشرع (قوله ولا تنكحوا المشركات) أي الكافرات مطلقا وهذه شموله للمحصنات الكتابيات يقتضي منع نكاحهن وليس كذلك فخص أي قصر أي على غير المحصنات الكتابيات بقوله واولات الاحمال الخ (قوله الى آخره) متعين بحذف أي ونحو ه (قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم الخ) أي فانه شامل لحالة العذر نحو فقد الماء فقصر على غيرها لعذر بقوله فتيمموا يفيد قبول الصلاة وصحتها مع الحدث حالة العذر فانه

قوله نعم في رضيع الخ وقد يقال في تخصيص قوله لا يرث المسلم الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (تخصيص حديث الصحيحين) بتيمم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ

وان وردت السنة بالتميم أيضا بعد نزول الآية وتخصيص السنة بالسنة كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وتخصيص النطق بالقياس ونعني بالنطق قول الله تعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم) لان القياس يستند الى نص من كتاب الله أو سنة فكأنه المخصص (والمجمل ما يفتقر الى البيان) نحو ثلاثة قروء فانه يحتمل الاطهار والحيض لاشتراك القرء بين الحيض والطهر (والبيان اخراج (١٣) الشئ من حيز الاشكال الى

يتيمم (قوله وان وردت السنة الخ) أي فهذا لا يمنع التخصيص بالآية لتقدم نزولها (قوله فيما سقت السماء) أي سقته السماء أي السحاب أو المعرفة وما واقعة على ثمر أو زرع (قوله ونعني بالنطق الخ) مثال تخصيص قوله تعالى بالقياس الزانية والزاني فانه خص منها الامة فعليها نصف ذلك بقوله فاذا أحصن الخ والعبد بالقياس على الامة في النصف أيضا ومثال تخصيص قول الرسول صلى الله عليه وسلم بالقياس قوله لي الواجد أي مطله يحل عرضه وعقوبته وهذا في غير الوالد مع ولده أما هو فليه لا يحل الخ قياسا على عدم خلاف الثابت بقوله تعالى فلا تقل لهما أف بالاولى (قوله والمجمل) ما خوذ من الاجمال وهو الاختلاط (قوله فانه يحتمل الخ) أي ولا قرينة تدل على أحدهما وقد حمله الامام الشافعي رضي الله عنه على الاطهار لما قام عنده فقوله ما يفتقر الى البيان أي بكونه في حيز الاشكال بان يكون محتملا للمراد وغيره على السواء (قوله والبيان اخراج لشئ) سواء كان قولا أو فعلا وقوله من حيز الاشكال أي من حال اشكاله وعدم فهم معناه وتجوز المصنف عن الحال بالحيز لوضوحه وشهرته والمجاز المشهور يجوز ذكره في الحدود لانه كالحقيقة (قوله كزيد في نحو رأيت زيدا) فيه نظر فان بعضهم جوز المجاز في الاعلام وان لم تشتهر بصفة (قوله تنزيله) أي يحصل بمجرد نزوله وسماعه فهو لكونه مع التنزيل كانه هو (قوله وهو مشتق) أي ماخوذ وليس المراد الاشتقاق النحوي (قوله منصة) بكسر الميم وهو مفعلة (قوله وهو) أي المنصة وذكر باعتبار الخبر (قوله الكرسي) أي الذي تنص العروس عليه أي ترفع لتظهر للناظرين (قوله أظهر من الآخر) أي لكونه الموضوع له أو لغلبة العرف بالاستعمال فيه (قوله سمي مؤولا) فالظاهر هو المستعمل في أظهر معنييه والمؤول هو المستعمل في مرجوحهما (قوله منه) أي من الظاهر المؤول بالدليل (قوله ترجمة) أي مترجم وهو معبر بها عن موضوع هذا البحث (قوله صاحب الشريعة) هو صلى الله عليه وسلم لانه بلغها فتضاف اليه وليس المراد به الله وان كان هو لصاحب الحقيقي لها لعدم صحة ارادته هنا (قوله لا يخلو الخ) حاصله ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يكون حراما ولا مكروها ولا خلاف الاولى أي بالنسبة له صلى الله عليه وسلم والا فقد يطلب منه فعل ما هو مكروه حينئذ فعليه اما أن يكون واجبا أو مندوبا أو مباحا لا يؤدي الى ما ذكر (قوله على وجه القربة) أي وصف هو كونه قربة وطاعة والعطف للتفسير كما في الحاشية ولا يخلو حينئذ عن الوجوب أو الندب (قوله كزيادته في النكاح) ومثله الوصال في الصيام فهو من الخصوصيات (قوله على أربع نسوة) قيل وسائر الانبياء كان لهم الزيادة على الاربع أيضا والنكاح وان كان مباحا والكلام فيما هو على وجه الطاعة فقد يكون مندوبا وواجبا بل هو في حقه صلى الله عليه وسلم عبادة مطلقا (قوله وان لم يدل) نحو فصل لربك وانحر وكتهجده صلى الله عليه وسلم (قوله اسوة حسنة) أي خصلة حسبت من حقها ان يؤنس بها وهو صلى الله عليه وسلم في نفسه قوة يحسن الناس به (قوله فيحمل على الوجوب) محله ان لم تعلم صفته فان علمت صفته من وجوب أو ندب أو اباحة فامتثله مثله كقوله هذا واجب أو قوله هذا الفعل مسنون ولكذا في حكمه المعلوم (قوله لانه

حيز التجلي) أي الايضاح والمبين هو النص (والنص ما لا يحتمل الا معنى واحدا) كزيد في نحو رأيت زيدا (وقيل ما تاويله تنزيله) نحو فصيام ثلاثة أيام فانه بمجرد ما ينزل يفهم معناه (وهو مشتق من منصة العروس وهو الكرسي) لارتفاعه على غيره في فهم معناه من غير توقف (والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر) كالاسد في رأيت اليوم أسدا فانه ظاهر في الحيوان المفترس لان المعنى الحقيقي محتمل للرجل الشجاع بدله فان حمل اللفظ على المعنى الآخر يسمى مؤولا وانما يؤول بالدليل كما قال (ويؤول الظاهر بالدليل ويسمى ظاهرا بالدليل) أي كما يسمى مؤولا منه قوله تعالى والسماء بنيناها

بايد ظاهره جمع يد وذلك محال في حق الله تعالى فصرف الى معنى القوة بالدليل العقلي القاضي (الافعال) هذه ترجمة (فعل صاحب الشريعة) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (لا يخلو اما أن يكون على وجه القربة والطاعة) أولا يكون فان كان على وجه القربة والطاعة (فان دل دليل على الاختصاص به يحمل على الاختصاص) كزيادته في النكاح على أربع نسوة (وان لم يدل دليل لا يحمل على الاختصاص به لان الله تعالى قال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فيحمل على الوجوب عند بعض (أصحابنا) فرضية وسنية الاتي

الاحوط ومن أصحابنا من قال يحمل على الندب لانه المتحقق بعد الطلب (ومنهم من قال يتوقف فيه) لتعارض الادلة في ذلك (وان كان على وجه غير وجه القربة والطاعة فيحمل على الاباحة) كالاكل والشرب في حقه وحقنا (واقرار صاحب الشريعة على القول) من أحد (هو قول صاحب الشريعة) أي كقوله (واقراره على الفعل) من أحد (كفعله) لانه معصوم عن ان يقر أحدا على منكر مثال ذلك اقراره صلى الله عليه وسلم أبا بكر على قوله ما عطاء سلب القتيل لقاتله واقراره خالد بن الوليد على أكل الضب متفق عليهما (وما (١٤) فعل في وقته) صلى الله عليه وسلم (في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل

في مجلسه) كفعله بحلف أبي بكر رضي الله عنه انه لا يأكل الطعام في وقت غضبه ثم أكل لما رأى الاكل خيرا له كما يرشد من حديث مسلم في الاصعمة (وقد نسخ فعل) ما (الا به ان صحت بعض الفعل نزاله) ورفعته وبقاء (وقيل معه من وقوفه في ملكه ذمه باشكاله وحده) شرعا (الخطاب الدال على رفع حكم ثابت بالخطاب متقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع ترخيه عنه) هذا

الاحوط) أي الحمل على الوجوب أحوط في الخروج من عهدة الطلب (قوله لانه المتحقق) بوزن اسم المفعول أي المتيقن (قوله يتوقف فيه) فلا يحزم بوجوب ولا ندب (قوله لتعارض الادلة) أي ولا مرجح فيتوقف الى ظهوره (قوله غير وجه القربة) بان كان جبليا كالقيام والقعود والاكل والشرب (قوله على الاباحة) لان فعله لا يكون مكروها لشرفه المانع من ارتكاب المكروه ولا يحرم لعصمته والاصل عدم الوجوب والندب فتبقى الاباحة (قوله اي كقوله) في الدلالة على حقيقة ذلك القول ولا لمعلوم به ليس نعم قوله نعم يستثنى منه اقراره على قول علم منه انه منكر له مستمر على انكاره وترك انكاره في الحال لعلم بانه علم منه ذلك وبانه لا ينفع في الحال (قوله من أحد) أي ولو غير مكلف لانه لو كان ممنوعا منه لمنع وليه من تمكينه من قول ذلك أو فعله أي ولو كان ذلك الاحد كافرا (قوله من ذلك) هو نشر على ترتيب اللف (قوله سلب القتيل) هو ثيابه وفرسه وسلاحه وغير ذلك مما بين في العرض (قوله ومما فعل) أي وشيء أو لقول أو الفعل الذي الخ وقوله في وقته أي زمان حياته (قوله في وقت غضبه) متعلق بحلف (قوله لما رأى الاكل خيرا) أي فيستفاد منه جواز الحنث بل ندبه بعد الحلف ان كان خيرا (قوله في الاصعمة) أي الذي رواه مسلم في حكم الاطعمة أو في باب الاطعمة (قوله فعله) أي حقيقته وقوله لغة أي في اللغة أو حال كونه لغة أي معدودا والمعنى باثبات أمثالها في محل حر الحق نه في اللغة يصدق عليهما قيل على سبيل الحقيقة فيكون مشتركا وقيل حقيقة في الفعل مجازا في القول وقيل بالعكس والعلاقة اللازمية (قوله وحده شرعا) أي حد النسخ بمعنى المنسوخ فيه استخدام والضمير يعود على الناسخ المفهوم من النسخ وقوله الخطاب أي اللفظ (قوله متقدم) أي في النزول الى المكلفين على الخطاب الدال على الرفع (قوله على وجه) أي مع وجه وحال من ضمير ثابتا (قوله لولاه لكان ثابتا) اي لولا ذلك الخطاب الدال لكان الحكم ثابتا والجملة صفة لوجه ولعله قدر أي معه (قوله مع تراخيه عنه) حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحبا لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم الثابت بالخطاب المتقدم (قوله بالفعل) أي بفعل المكلف بالمعنى الشامل لمعل به وقته (قوله أي عدم التكليف بشيء) أي ترفع هذا العدم بالتكليف بشيء فيسمى نسخا لانه ليس ثابتا بخطاب بل بان الاصل براءة الذمة وعدم التعلق (قوله ما لو كان الخ) ومصدرية أو بالعكس (قوله فانه) أي الخطاب المذكور (قوله مثاله) أي مثال الخطاب المعلل حتى صرح الخطاب الثاني بمقتضى غايته أو علته (قوله اذا نودي) أي أذن لصلاة الجمعة (قوله وسعوا) أي مضوا بسكينة نعم ان توقف الادراك الواجب على نحو كسعي راكب (قوله الى ذكر الله) أي الخطبة وقيل الصلاة (قوله وذروا البيع) أي اتركوا معاملة البيع ورهن أي حرمة وهو مجاز مرسل من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله صيد البر) أي مصيد معنى (قوله مدة كونكم حرما) أي محرمين (قوله ما اتصل بالخطاب) كما لو قيل الا

(ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم) نحو الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما ألبتة قال عمر رضي الله عنه فلما قد قرأناها وعاه الشافعي وغيره وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصنين متفق عليه وهما المراد بالشيخ والشيخة (ونسخ الحكم وبقاء الرسم) نحو والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول نسخ بآية يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا (ونسخ الامرين معا) نحو حديث مسلم عن عائشة كان فيما (١٥) انزل عشر رضعات معلومات

أهل الذمة عقب قوله اقتلوا المشركين أو قيل غير الذميين او قيل ان لم يكونوا ذميين (قوله ويجوز نسخ الرسم) أي لفظ القرآن أي دفع وجوب اعتقاد قرآنية وخاصة قرآنية كحرمة مس المحدث وقراءة الجنب (قوله البتة) بقطع الهمزة سماعا والمراد كان يتلى في القرآن في سورة الاحزاب الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم (قوله وقد رجم صلى الله عليه وسلم المحصنين) أي أمر برجمهما (قوله وصية) هو بالنصب مفعول لفعل محذوف أي يوصون وصية لازواجهم والجملة خبر المبتدا وفي قراءة سبعية وصية بالرفع مبتدأ ثان والمسوغ للابتداء بالنكرة وصف مقدر أي من الازواج وقوله لازواجهم خبره والجملة خبر المبتدا الاول وقوله متاعا مفعول مطلق بعامل محذوف أي متعوهن متاعا أي تمتيعا وهذه الاية منسوخة بآية أربعة أشهر وعشرا لتأخرها في النزول وان تقدمت في التلاوة (قوله عشر رضعات) اللفظ الذي كان أولا عشر رضعات معلومات يحرمن فنسخت هذه لفظا وحكما بقوله خمس معلومات يحرمن ثم نسخت لفظ الاخيرة وبقي حكمها وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن أي يقرؤهن من لم يعلم النسخ (قوله معلومات) اشارة الى اشتراط تيقنها حتى لا يثبت التحريم بالشك (قوله النسخ الى بدل) أي ويجوز النسخ الى بدل للمنسوخ وضمن النسخ معنى الانتقال فعداه بالى هنا وفيما يأتي (قوله كما في نسخ استقبال بيت المقدس) أي الثابت بالسنة الفعلية (قوله وقدموا بين يدي نجواكم صدقة) ومعناه وجوب تقديم الصدقة على مناجاته صلى الله عليه وسلم وهذا نسخ بقوله أأشفقتم ان تقدموا أي أخفتم الفقر من تقديم الصدقة وهذا وان اتصل بما قبله تلاوة لم يتصل به نزولا وهذا نسخ من غير بدل وقال بعضهم ان النسخ لا يكون الا لبدل وهو هنا الندب فحب التصدق قبل مناجاته صلى الله عليه وسلم (قوله والى ما هو أغلظ) أي الى حكم أغلظ أشق من المنسوخ (قوله وفدية) هي مدود من على الخلاف (قوله يطيقونه) أي الصوم ان أفطروا وقيل ان الاية محكمة والمعنى لا يطيقونه وهم الشيخ الهرم والزمن ونحوهما (قوله بعلوا مرتين) أي من الكفار ومعنى الاية يحدث لواحد للعشرة منهم وهذا نسخ بقوله الآن خفف الله عنكم الاية فارجمت لواحد لاثنين (قوله ويجوز نسخ الكتاب) أي ويجوز نسخ الحكم بالكتاب وكذا يقال فيما بعده (قوله في حديث الصحيحين) وهو صلى الله عليه وسلم استقبله في الصلاة ستة عشر شهرا (قوله فول وجهك) أي اصرفه شطر المسجد الحرام الى جهة الكعبة (قوله بحديث مسلم) أي وهو يأتي لمنع الزائر من زيارة القبور تحريما أو كراهة الى ندبها واختلفوا في زيارة النساء ولم يعد كراهة (قوله وهو نسخ بجواز) أي قوله تعالى وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم وما يتصل عن علي رفيل بمعنى لقوله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي وتنسخ بالسنة تبين منه (قوله اذا حضر أحدكم الموت) أي حضره سببه وضمير فيه لمحذوف وقوله ان ترك خيرا أي مالا وقوله وصية مفعول نائب الفاعل وذكره للفصل ولانه مجازي التأنيث (قوله وعرض به) أي حديث به لدي أي فيمتنع نسخ الاية المذكورة بالحديث المذكور ليصح التمثيل به وجوابه سيأتي في فصل صحيح جواز نسخ المتواتر بالآحاد لان محل نسخ حكمه ودلالة المتواتر كالقرآن عليه ضمنية (قوله

يحرمن فنسخن بخمس معلومات يحرمن (وينقسم النسخ الى بدل والى غير بدل) الاول كما في نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة وسيأتي والثاني كما في قوله تعالى اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة (والى ما هو أغلظ) كنسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية الى تعيين الصوم قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه (والى ما هو أخف) كنسخ قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين بقوله تعالى الان خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين (ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب) كنسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية في حديث الصحيحين بقوله تعالى في أحد الوجهين فول وجهك شطر المسجد الحرام وحديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وسكت عن نسخ الكتاب بالسنة وقيل يجوز نسخ ما ثبت بالكتاب بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين مع حديث لا وصية لوارث بناء على جواز نسخ المتواتر بالآحاد وسيأتي رده لا نسخ المتواتر بالآحاد وفي صحة ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة خلاف مشهور قائم

لان التخصيص أهون من النسخ (ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر ونسخ الآحاد بالآحاد وبالمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر) كالقرآن (بالآحاد) لانه دونه في القوة والراجح جواز ذلك لانه محل النسخ والحكم والدلالة عليه بالمتواتر ظنية كالآحاد * (فصل) * في التعارض (اذا تعارض نطقان فلا يخلو اما ان يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فان (١٦) كانا عامين فان أمكن الجمع بينهما يجمع) بحمل كل منهما على حال مثاله حديث شر

الشهود الذي يشهد قبل ان يستشهد وحديث خير الشهود الذي يشهد قبل ان يستشهد فحمل الاول على ما اذا كان منزله الشهادة عالما بها والثاني ما اذا لم يكن عالما بها والثاني رواه مسلم بلفظ ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها والاول متفق على معناه في حديث خير كم قرني ثم الذين يلونهم الى قوله ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل ان يستشهدوا (فان لم يمكن الجمع بينهما توقف) فيهما (الى ان يظهر مرجح لاحدهما) لقوله تعالى فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول (فان لم يظهر مرجح فالتخيير) لان كلا منهما دليل شرعي وقد تعذر العمل بهما فوجب العمل بواحد منهما والتخيير بينهما يحقق ذلك (فان علم التاريخ) أي واما ان علم التاريخ

أي آحادا أو متواترة (قوله لان التخصيص أهون من النسخ) لان النسخ رفع الحكم بالكلية بخلاف التخصيص مثاله يوصيكم الله في أولادكم مع حديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله لانه دونه في القوة) اذ الاول قطعي والثاني مظنون فلا يرفع به (قوله كالآحاد) أي فان دلالته على الحكم ظنية بلا كلام فلم يرفع بالظن الا ظني نعم يقطع بالحكم بقرائن مشاهدة من المنقول عنه أو متواترة نقلت الينا تواترا فينبغي امتناع النسخ بالآحاد فيستثنى هذا من ترجيح الجواز أخذا من التعليل والله أعلم ﴿فصل﴾ في التعارض * أي فيما يصار اليه لدفعه اذا وقع ظاهرا والتعارض تفاعل من عرض يعرض وهي التوارد بين معنيين مختلفين على محل واحد وحاصله ان يدل كل من الدليلين على جميع ما دل عليه الآخر أو على بعضه (قوله نطقان) أي قولان ظنيان بان نافى كل منهما الآخر كليا أو جزئيا (قوله فلا يخلو) أي حالهما من احد أمور أربعة (قوله عامين) أي متساويين في العموم بان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر (قوله على حال) أي متغايرة فلما حمل عليه الآخر وان أمكن لترجح بان وجد مرجح أحدهما على الآخر فالجمع مقدم وهو الاصح لان فيه عملا بهما (قوله مثاله) أي لما ذكر من العامين اللذين أمكن الجمع بينهما (قوله حديث الخ) بترك تنوينه لاضافته لما بعده اضافة بيانية ومن اضافة العام للاخص وبالتنوين على ابدال ما بعده منه (قوله قبل ان يستشهد) أي نصب منه الشهادة (قوله فحمل الاول الخ) هذا الحمل غير صحيح عندنا لعدم قبول شهادة الباد عندنا ولو مع عدم علم من له الشهادة بل عليه أن يعلمه ليدعي ويستشهده فيشهد نعم الاول محمول عندنا على غير شهادة الحسبة والثاني رواه مسلم بين به أن الحديثين المثل بهما مر وبان بالمعنى متفق على معناه أي بين أهل الحديث (قوله قرني) هم أصحابه صلى الله عليه وسلم والثاني التابعون والثالث تابعوهم (قوله ثم يكون بعدهم الخ) لا يخفى ظهور السياق في ذم القوم المذكورين فيثبت المطلوب من الاشربة ولا يرد ان شهادة الزور أقبح وأغلظ تحمل هذا على المبالغة (قوله يتوقف) أي وجوبا فيهما عن العمل في الورود عن الشارع (قوله لانه أحوط) أي من الحمل الذي هو مقتضى الاول لان العمل به يحترز عن المحذور يقينا بخلاف العمل بالحل لاحتمال المحذور فيقع فيه ولذا قال سيدنا عثمان رضي الله عنه أحلتهما آية وحرمتهما آية وتوقف في ذلك لكن الفقهاء رجحوا التحريم لدليل منفصل وهو ان الاصل في الابضاع التحريم فهو أحوط (قوله فان علم التاريخ) أي واما ان علم

(قوله بتوقف فيهما حتى يتبين الناسخ) ثم في آخر عدة المتوفى عنها زوجها وستأتي المصابرة وقد تقدمت الاربع (وكذلك ان كانا خاصين) أي اي فان لم يمكن الجمع بينهما كما في حديث صلى في نعليه رواه النسائي والبيهقي وغيرهما الجمع بينهما بان ارش في حال التجديد كما في بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يحدث أي بحدث اكبر اي لم يجنب (قوله فالتخيير) أي من كل وجه حيث لا مرجح بينهما (قوله مثاله) أي مثل عدم امكان الجمع (قوله ما فوق الازار)

رواه أبو داود وجاء انه قال اصنعوا كل شئ الا النكاح أى الوطء رواه مسلم ومن جملته الوطء فيما فوق الازار فتعارضا فيه فرجح بعضهم التحريم احتياطا وبعضهم الحل لانه الاصل فى المنكوحة وان علم التاريخ نسخ المتقدم بالمتأخر كما تقدم فى حديث زيارة القبور (وان كان أحدهما عاما والآخر خاصا فيخص العام بالخاص) كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة كما تقدم (وان كان كل واحد (١٧) منهما عاما من وجه وخاصا من

أى من بدنها كبطنها وصدرها أى فيحل الاستمتاع بهذا كله (قوله اصنعوا الخ) أى بالمرأة الحائض وهذا الامر للاباحة (قوله ومن جملته) أى من جملة أفراد الوطء الوطء فيما فوق الازار فالحديث الاول يجوزه وهذا يحرمه (قوله فتعارضا فيه) أى ولم يمكن الجمع ولم يعلم التاريخ فتتوقف عن العمل بواحد منهما الى ظهور المرجح وهو الاحتياط عند بعض واصالة الحل عند بعض (قوله لانه الاصل الخ) أى فيستحب عند الشك فى التحريم وهذا ذكره الشارح من الخلاف سهو منه فان ما فوق الازار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء قال النووى فى شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة الاجماع عليه نعم التعارض فى الحديثين المذكورين فى الاستمتاع بغير الوطء فيما تحت الازار فان الاول يحرمه والثانى يجوزه فرجح بعضهم كالشافعى تحريمه احتياطا وبعضهم كابى حنيفة حله لانه الاصل فى المنكوحة كذا فى الحاشية (قوله فيما سقت السماء) هو شامل لخمسة أوسق ولما دونها والمراد من السماء المطر أو السحاب أو الفلك وقوله العشر أى يجب اخراج عشر ما يحصل منه للفقراء فيقصر هذا الحديث على خمسة أوسق ويخرج ما دونها عن حكمه (قوله عاما من وجه) أى باعتبار التعارض به سواء تقارنا فى الورود أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله مثاله) أى مثال كون كل منهما عاما من وجه خاصا من وجه (قوله الا ما غلب) أى أو طعمه أو لونه على نظيره من رجه أى الماء فالواو فى الحديثين بمعنى أو (قوله حتى يحكم) بالرفع على ان حتى ابتدائية والنصب بان مقدرة بعدها وكذا يقال فى الثانى (قوله فان لم يمكن تخصيص الخ) أى بان لم يندفع التعارض بينهما بما حنيفة فى العمل باحدهما فيما تعارضا فيه الى الترجيح بينهما سواء تقارنا فى الورود أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله من بدل دينه الخ) بان انتقل عنه الى الكفر والمراد من الدين الاسلام ويمكن ارادة الاعم فيدخل فيه يهودى نصر أو بالعكس فانه لا يقبل منه الا الاسلام (قوله فاقتلوه) أى بعد استتابته وجوبا ان لم يتب (قوله والراجح انها تقتل) أى عملا بالحديث الاول وترجيحه لوجود القرينة على ذلك التى المقصود بالنهى حفظ حق القاتلين فبقى الاول على عمومه وحصر الثانى بالحربيات ويحصل ان المرتدة تقتل قياسا لقتلها بالكفر بعد الايمان على قتلها بالزنا بعد الاحصان (قوله وما الاجماع) يطلق فى اللغة على معنيين أحدهما العزم والثانى الاتفاق فعلى الاول يصح اطلاقه على كل واحد بخلاف الثانى لان الاتفاق لا يسند الا للمتعدد (قوله فهو اتفاق الخ) أى اصطلاحا والمراد من اتفاقهم اشتراكهم فى اعتقاد الحكم الدال عليه قولهم أو فعلهم أو تقريرهم من هذه الامور أو بعضها الحاصلة أى الحاصلة التى من شأنها ان يحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرهم (قوله العوام) هم غير العلماء وعلم بعضهم بانهم ليسوا من أهل الاجتهاد لاعبرة بقولهم كالصبى والمجنون (قوله لفقهاء) وهم المجتهدون (قوله الشرعية) أى المنسوبة الى الشرع لاخذ حكمهم منه ولو بطريق القياس (قوله فيهم) أى فى شأنهم وبسببهم وعليها أى على حكمهم وقد يبحث فى كلامه بما يقتضى انه اذا الموجد ثلاثة فاجماعهم معتبر بخلاف ما اذا كانوا اثنين واجمعوا لا واحدا فانه لا يعتبر (قوله حجة) أى فيجب الاخذ به (قوله دون غيرها) فلا يكون حجة فى حق أحد من هذه الامة وقيل انه حجة بناء على ان

وجه فيخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر) بان يمكن ذلك مثاله حديث أبى داود وغيره اذا بلغ الماء قلتين فانه لا ينجس مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شئ الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه فالاول خاص بالقلتين عام فى المتغير وغيره والثانى خاص فى المتغير عام فى القلتين وما دونهما فخص عموم الاول بخصوص الثانى حتى يحكم بان ماء القلتين ينجس بالتغير وخص عموم الثانى بخصوص الاول حتى يحكم بان ما دون القلتين ينجس وان لم يتغير فان لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر احتيج الى الترجيح بينهما فيما تعارضا فيه مثاله حديث البخارى من بدل دينه فاقتلوه وحديث الصحيحين

انه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالاول عام فى الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثانى خاص فى النساء عام بالحربيات والمرتدات فتعارضا فى المرتدة هل تقتل أم لا والراجح انها تقتل (وأما الاجماع فهو اتفاق علماء العصر على) حكم (الحادثة) فلا يعتبر وفاق العوام لهم (ونعنى بالعلماء الفقهاء) فلا يعتبر موافقة الاصوليين لهم (ونعنى بالحادثة الحادثة الشرعية) لانها محل نظر الفقيه بخلاف اللغوية مثلا فانها يجمع فيها على اللغة (واجماع هذه

على ضلالة) رواه الترمذي وغيره (والشرع ورد بعصمة هذه الامة) لهذا الحديث ونحوه (والاجماع حجة على العصر الثاني) ومن بعده (وفي أي عصر كان) من (١٨) غير الصحابة ومن بعدهم (ولا يشترط في حجيته انقراض العصر) بان يموت أهله على

شرعهم شرع لنا (قوله على ضلالة) أي باطل والمعنى انه لا يقع اجماعهم على الباطل لا عمدا ولا خطأ فنفي الضلالة عن اجماعهم مستلزم انه حق فيكون حجة واضافة الامة اليه تشعر باخراج غيرهم عن هذا الحكم والشرع أي ما جاء به صلى الله عليه وسلم وقوله ورد بعصمة هذه الامة أي عن الاجتهاد على باطل أي دل على ذلك والمراد بهما من يحتج باتفاقهم (قوله على العصر الثاني) أي على حله والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الاخذ به وامتناع مخالفته واعلم انه لا ينعقد اجماع الا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط في حجيته) أي في كونه حجة وقوله انقراض العصر أي عصر الاجماع (قوله وأجيب الخ) عبارته في شرح جمع الجوامع وأجيب بمنع جواز الرجوع عنهن للاجماع عليه (قوله يعتبر) هو بالجزم على انه جواب الشرط أو بالرفع على انه دليل الجواب عند سيبويه أو نفس الجواب على اضمار الفاء عند الكوفيين أو على اضمار شئ (قوله وصار من أهل الاجتهاد) أي فان خالف لم ينعقد اجماعهم على هذا القول (قوله ولهم ان يرجعوا الخ) أي لعدم استقرار الاجماع (قوله وانتشار ذلك القول والفعل) أي بحيث بلغ الباقين ومضى زمن يتمكنون فيه عادة من النظر (قوله وسكوت الباقين عليه) بأن لم ينكروه ولا ظهر أمارة الرضا أو السخط منهم وخرج بقيد الانتشار وما بعده ما اذا لم يبلغ القول أو الفعل كل الباقين أو بلغهم ولم يمض الزمن المذكور فليس باجماع وما ظهرت أمارة الرضا أو السخط فهو اجماع قطعا أو أمارة السخط فليس باجماع قطعا (قوله ويسمى ذلك بالاجماع السكوتي) واختار البيضاوي أنه ليس باجماع ولا حجة واختاره القاضي ونقله عن الشافعي ونقل أنه آخر أقواله وأما استدلال الشافعي رضي الله عنه في مسائل الاجماع السكوتي فاجيب عنه بان تلك المسائل ظهرت من الساكتين فيها قرينة رضا فليست من محل النزاع (قوله وقول الواحد) أي وكذا قول الاكثر (قوله على غيره) أي لا من علماء الصحابة ولا من علماء غيرهم (قوله على القول الجديد) هو ما الفه الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بمصر ومحله فيما يقال من قبل الرأي وأما غيره فهو حجة اذ هو في محل المرفوع كقول الصحابي من بلغ كذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا أو رخص في كذا أو موافقة لامام الشافعي رضي الله عنه زيد بن ثابت في الفرائض ليس تقليدا له بل لدليل قام عنده فوفق اجتهاده اجتهاده وهو معنى قول زاجز * لا سيما وقد نحاه الشافعي * (قوله اهتديتم) أي كنتم على هدى فدل على أن قوله حجة والا لم يكن المقتدى به مهتديا (قوله وأجيب بضعفه) أي ضعف هذا الحديث والحق أن قوله ليس بحجة لاجماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة وقع النكار على من خالفه منهم (قوله وأما الاخبار) أي بيانا شرعا وحكما (قوله فالخبر) أي الذي هو مفرد الاخبار واختاره لان التعريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد (قوله ما يدخله الصدق) هو مطابقة حكمه المفهوم منه للواقع والكذب عكسه (قوله أن يكون صدقا) أي ذا صدق وذا كذب أو صدقا وكذبا (قوله ومتواتر) مأخوذ من التواتر هو تتابع أمور واحدا بعد واحد بفترة وهو انه تم رسم سترى (قوله فالمتواتر) بدأ به على عكس التقسيم لطول الكلام على الآحاد (قوله ما يوجب العلم) أي حصول العلم بصدق مضمونه خرج نحو العلم بما يوجبه بوسطة بتواتر من خبر ملك أخبر بموت ولده مشرف على الموت وعلم بقرائن حصر خروج مخدرات على حالة منكرة غير معتادة فانه انقطع بصحة ذلك الخبر وغير ذلك مما يوجد (قوله وهو الذي يروي) أي المتواتر وما يوجب العلم أي حالة ان

أدلة الحجية عنه وقيل يشترط لجواز ان يطرأ لبعضهم ما يخالف اجتهاده فيرجع عنه وأجيب بانه لا يجوز له الرجوع باجماعهم عليه (فان قلنا ان انقراض العصر شرط يعتبر) في انعقاد الاجماع (قول من ولد في حياتهم وتفقه وصار من أهل الاجتهاد) وهم على هذا القول (أن يرجعوا عن ذلك الحكم) الذي أدى اجتهادهم اليه (والاجماع يصح بقولهم وبفعلهم) كان يقولوا بحجية شئ أو يفعلوه فيدل فعلهم له على جوازه لعصمتهم كما تقدم (ويقوم البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك القول والفعل وسكوت الباقين عليه) ويسمى ذلك بالاجماع السكوتي (وقول الواحد من الصحابة ليس حجة على غيره على القول الجديد) وفي القديم حجة لحديث أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وأجيب بضعفه (قوله فالخبر ما يدخله الصدق والكذب) لاحتمال نحو قام زيد لكونه خبرا عن حركة ولان

روى

كتواطؤ الكذابين بخلاف نحو حصل العلم بمجيء زيد لان العلم هو الموجب لا الخبر (و) الخبر (المتواتر ما يوجب العلم وهو أن يرويه جماعة لا يقع التواطؤ على

الكذب عن مثلهم وهكذا الى أن ينتهي الى المخبر عنه فيكون في الاصل عن مشاهدة أو سماع لا عن اجتهاد) كالاخبار
عن مشاهدة مكة أو سماع خبر الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الاخبار عن مجتهد فيه كاخبار الفلاسفة

يروى اوذوأن يروى جماعة ولوفساقا وكفارا وفاراقا وانانا ولوصبيانا مميزين واقل الجماعة المذكورة
خمسة لا اربعة على الراجح لعدم ايجاب خبرهم العلم لاحتياجهم الى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا (قوله
وهكذا) وفي الكلام بحث وهو ان الحد لا يشمل ما لو كان المخبرون طبقة واحدة او طبقتين فقط مع
انه لا شبهة ان ذلك من المتواتر وكأنه بني الامر على الغالب (قوله فيكون في الاصل) اى في اول
مراتبه وهو طبقته الاولى ناشئا عن مشاهدة او سماع ٢ اى ولس (قوله لا عن اجتهاد) أي بجواز
الغلط فيه (قوله كالاخبار عن مشاهدة مكة) أي كالاخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة
مكة الخ (قوله أو سماع) أي ولاخباره صلى الله عليه وسلم عن الله الحاصل عن سماع الخ (قوله
يقدم العالم) أي فليس هذا من المتواتر بجواز الغلط فيه لانه عن اجتهاد (قوله يوجب العمل) أي
بمضمونه وهو الذي لم تبلغ روايته عدد المتواتر واحدا أو اكثر وشرطه عدالة رواته فلا يجب العمل
بخبر الفاسق والمجهول وانما لم يوجب خبر الواحد العلم لان دلالته ظنية وأوجب العمل لقوله تعالى
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة الخ والفرقة الثلاثة فاكثر والثلاثة والطائفة منها يصح أن تكون
واحدا أو اثنين وأيضا كان صلى الله عليه وسلم يبعث الآحاد الى القبائل والنواحي لتبليغ
الاحكام التي منها وجوب الواجبات وحرمة المحرمات ليعتقدوا ذلك ويلتزموا العمل به (قوله
ما اتصل اسناده) الاسناد في اللغة ضم أحد الشيئين الى الآخر ثم استعمل في المعاني يقال أسند
فلان الخبر الى فلان اذا عزاه اليه أو تلقاه عنه وهو الطريق الموصلة الى المتن والمتن هو غاية ما ينتهي
اليه الاسناد من الكلام قال الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه
عن شيخه متصلا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بعض رواته) واحدا كان أو اكثر من اى
محل كان وقال جماعة من المحدثين لا يسمى مرسلا الا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولذا قال في البيقونية * ومرسل منه الصحابي سقط * وسموا الساقط منه اثنان فاكثر على
التوالي من اى موضع كان معضلا ولذا قال فيها * والمعضل الساقط منه اثنان * (قوله فان كان)
أي المرسل (قوله غير الصحابة) بان كان المرسل له غير صحابي (قوله مجروحا) أي متصفا بما يخل
بعدالته (قوله ابن المسيب) بفتح الياء وكسرها (قوله من التابعين) جمع تابع بمعنى التابعي وهو من
لقي الصحابي بشرط طول الاجتماع بخلاف الصحابي فانه من اجتمع بالرسول ولو لحظة (قوله عن النبي)
متعلق برواها أي ولصحابي عدل واسقاط العدل كذكره (قوله وهو) أي ذلك الصحابي الذي رواها
له (قوله أبو زوجته) أي لا زوج بنته فان الضمير يطلق على كل منهما (قوله أما مراسيل الصحابة
الخ) الحاصل أن المرسل لا يحتج به الا اذا تأكد بقول صحابي أو فعله أو فتوى اكثر اهل العلم او كان
من مراسيل الصحابة وكذا اذا أسنده غير المرسل وكذا اذا عرف من حال الراوي الذي أرسله أنه
لا يرسل الا عمن يقبل فوله كمراسيل سعيد بن المسيب نص عليه الشافعي رضي الله عنه وزاد
بعضهم القياس وأن ينتشر من غير نكير وينضم اليه عمل أهل العصر به (قوله ثم يسقط الثاني)
وهو الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كلهم عدول) أي ولا يبحث عن عدالتهم
في رواية ولا شهادة فيكون الساقط عدلا واسقاط العدل كذكره وأما سماع الصحابي من تابعي
فنادر (قوله والعنعنة) هي مصدر عنعن الحديث يعنعنه اذا رواه بلفظ عن فلان أي على حكمه
وهو قوله والعمل به (قوله لا في حكم المرسل) من رده وعدم العمل به (قوله في الظاهر) شرط
أن يكون المعنعن غير مدلس وان يمكن لقاء بعض المعنعنين بعضا وفي اشتراط ثبوت اللقاء
خلاف (قوله واذ قرأ لشيخ) سواء قرأ من حفظه أو كتابه (قوله وغيره يسمعه) كأن كان من وراء حجاب

يقدم العالم (والآحاد)
وهو مقابل المتواتر
(وهو الذي يوجب
العمل ولا يوجب
العلم لاحتمال الخطأ
فيه وينقسم قسمين
الى مرسل ومسند
فالمسند ما اتصل
اسناده) بان صرح
برواته كلهم (والمرسل
ما لم يتصل اسناده)
بان اسقط بعض رواته
(فان كان من مراسيل
غير الصحابة) رضي
الله عنهم (فليس
بحجة) لاحتمال أن
يكون الساقط مجروحا
(الا مراسيل سعيد بن
المسيب) من التابعين
رضي الله عنه أسقط
الصحابي وعزاها للنبي
صلى الله عليه وسلم
فهي حجة (فانها
فتشت) أي فتش عنها
(فوجدت مسانيد)
أي رواها له (الصحابي)
الذي أسقطه عن النبي
صلى الله عليه وسلم
وهو في الغالب صهره
أبو زوجته أبو هريرة
رضي الله عنه أما
مراسيل الصحابة بأن
يروي صحابي عن
صحابي عن النبي صلى
الله عليه وسلم ثم يسقط
الثاني فحجة لان

الصحابة كلهم عدول (والعنعنة) بان يقال حدثنا فلان عن فلان الى آخره (فتدخل على الاسناد)
الحديث المروي بها في حكم المسند لا في حكم المرسل لاتصال سنده في الظاهر (واذ قرأ الشيخ) وغيره يسمعه (يجوز للراوي أن

يقول حدثني او اخبرني وان قراه على الشيخ ويقول اخبرني ولا يقول حدثني) لانه لم يحدثه ومنهم من اجاز حدثني وعليه عرف اهل الحديث لان القصد الاعلام بالرواية عن الشيخ (وان أجازه الشيخ من غير رواية فيقول أجازني أو أخبرني اجازة وأما القياس فهو رد الفرع الى (٣٠) الاصل بعلة تجمعهما في الحكم) كقياس الارز على البر في الربا بجامع الطعم (وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام الى قياس علة وقياس دلالة وقياس شبه فقياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم) بحيث لا يحسن عقلا تخلفه عنها كقياس الضرب على التأفيف للوالدين في التحريم بعلة الايذاء (وقياس الدلالة هو الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر وهو ان تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم) كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع انه مال تام ويجوز ان يقال لا يجب في مال الصبي كما قال به أبو حنيفة فيه (وقياس الشبه هو الفرع المردد بين أصلين فيلحق بأكثرهما شبها) كما في العبد اذا اتلف فانه مردد في الضمان بين الانسان الحر من حيث انه آدمي وبين البهيمة من حيث انه مال وهو بالمال أكثر شبها من الحر بدليل نقصه بالعيب ويباع ويورث فيلحق بالمال ويضمن

حيث عرف صوته (قوله حدثني الخ) أو حدثنا أو اخبرنا أو انبأنا أو سمعت فلانا يقول أو قال لنا فلان أو ذكر نا فلان لا فرق بين ان يأذن للسامع في رواية المسموع أو يمنعه عنها بخولاتروعني أو رجعت عن اخبارك وهو كذلك نعم ان أسند المنع الى نحو خطأ منه فيما حدث به أو شك فيه امتنعت الرواية عنه (قوله وان قرأه على الشيخ) أي من كتاب أو حفظ وهو يسمعه سواء حفظ الشيخ ما قرأ عليه أولا (قوله فيقول أخبرني) وان لم يقيده بنحو قوله قراءة عليه أو بقراءتي عليه (قوله ولا يقول) أي لا يجوز له اصطلاحا أي لا ينبغي ان يقول حدثني وقد استشهد بعضهم للتفرقة بينهما بانه لو قال لعبيده من اخبرني بكذا فهو حر ولا نية له فاخبره بذلك بعضهم بكتاب أو رسول أو كلام عتق بخلاف ما لو قال من حدثني كذا فانه لا يعتق الا ان شافهه بالكلام (قوله وان أجازه) ولو مع التنازله والاجازة معها أعلى مرتبة من الاجازة المجردة منها وهي أنواع أعلاها اجازة خاص نحو أجزت من عاصرني رواية جميع مروياتي (قوله واما القياس) اي الذي هو من أصول الفقه (قوله فهو رد الفرع الى الاصل) أي الحاقه به وهذا معناه اصطلاحا وأما لغة فهو تقدير الشئ بآخر ليعلم المساواة بينهما تقول قست الثوب بالذراع أي قدرته به وأركانه أربعة الاصل والفرع وحكم الاصل وعلة حكم الاصل (قوله بعلة) أي بسببها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك في الحكم (قوله تجمعهما) أي الاصل والفرع أي تدل على اجتماعهما في الحكم المعلوم للاصل (قوله كقياس الارز الخ) ويقول أيضا النبيذ حرام كالخمر للاسكار (قوله فيه) حال من العلة (قوله موجبة للحكم) أي مقتضية اقتضاء تاما لثبوت مثل حكم الاصل للفرع (قوله عقلا) أي في نظر العقل وقوله تخلفه عنها بان توجد هي في الفرع ولا يثبت هو له (قوله باحد النظيرين) أي بثبوت الحكم في أحد النظيرين أي الشيئين المتشاركين في الاوصاف على ثبوته في النظير الآخر (قوله وهو) أي الاستدلال المذكور أي المراد به (قوله وجبة للحكم) أي لا تكون مقتضية اقتضاء تاما لثبوت الحكم للفرع بحيث يقبح عقلا تخلفه عنها بل تكون بحيث لا يقبح ذلك لقرب التفارق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما يشمل الصبية (قوله ويجوز أن يقال) أي من غير استقباء في نظر العقل فحينئذ يفرق بين البالغ والصبي بالقياس على الخ فانه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي لضعف نيته بخلاف البالغ (قوله اذا اتلف) بالبناء للمفعول اي قتل (قوله من حيث انه آدمي) أي ومقتضى ذلك ان لا يزاد فيه على الدية وقوله من حيث انه مال أي ومقتضى ذلك زيادة على الدية (قوله وهو بالمال أكثر شبها) فالحق بالمال في ضمانه بقيمته بالغة ما بلغت ولو زادت على دية حر (قوله بما نقص من قيمته) أي ان لم يكن لها ارش مقدر من حر فان كان لها ذلك فالاولى ان يقول وهو بالبهيمة أكثر شبها (قوله أي أن يجمع بينهما بمناسب) أي لا بد ان تكون علته مما يتعدى الاصل لما في عينها كقياس النبيذ على الخمر بجامع الاسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفس بجامع الجناية (قوله للحكم) متعلق بيجمع أي لاجل اثبات حكم الاصل للفرع وكان وجه ذكرها في الشرط مع قوله السابق بعلة تجمعهما في الحكم عدم تصويبه ذلك في الشرعية لاحتمال ارادة تعريف بعض الانواع (قوله ان يكون ثابتا) أي يكون حكمه الذي يراد اثباته للفرع (قوله بين الخصمين) أي المتنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله وان لم يكن خصم) أي يراد الاحتجاج عليه بان يراد مجرد اثبات الحكم في الفرع (قوله يقول به القايس) أي يعتقد من حيث صحة الاثبات به أو بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الخ) أي من

جزء بقي من قيمته (ومن شرط الفرع ان يكون مناسبا للاصل) فيما يجمع به بينهما للحكم أي ان حيث يجمع بينهما مناسب لذلك الحكم (ومن شرط الاصل ان يكون ثابتا بدليل متفق عليه بين الخصمين) ليكون القياس حجة على الخصم وان لم يكن خصم شرط صحة الحكم المحتج به بل صحة القياس (ومن شرط العلة ان تطرد

في معلولاتها فلا تنتقض لفظا ولا معنى) فتى انتقضت لفظا بأن صدقت الاوصاف المعبر بها عنها في صورة بدون الحكم أو معنى بأن وجد المعنى المعلل به في صورة بدون الحكم فسد القياس الاول كان يقال في القتل بالمثقل انه قتل عمد عدوان فيجب به القصاص كالقتل بالمحدد فينتقض ذلك بقتل الوالد ولده فانه لا يجب به قصاص والثاني كان يقال تجب الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجوده في الجواهر ولا زكاة فيها (ومن شرط الحكم (٣١) ان يكون مثل العلة في النفي

حيث صحة الالحاق بواسطتها (قوله في معلولاتها) وهي الاحكام المعللة بها وانما جمع المعلول مع اتحاده في نفسه لتعدده بتعدد محاله (قوله فلا تنتقض) تفريع على الاطراد وقوله لفظا ولا معنى تمييزان محولان عن الفاعل ولقائل ان يقول لا حاجة لاعتبار انتفاء الانتقاض لفظا للاستغناء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لانه شمله بل لو اقتصر على قوله فلا تنتقض لكفى وكانه أراد الايضاح والتأكيد وتعليم الاصطلاح (قوله الاول) أي الانتقاض لفظا (قوله بالمثقل) أي الشئ الثقيل وهو ما يقتل مثله كالحجر والخشب (قوله الوالد ونحوه) أي لاصل وان علا الشرع وان سفل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الاوصاف المعبر بها عن العلة وهي القتل والعمد والعدوان أي هذه الالفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الانتقاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضا على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى المعلل وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله ومن شرط الحكم الخ) أي حكم الاصل من حيث صحة الالحاق فيه بسبب علته (قوله ان وجدت وجد الخ) خرج ما اذا لم تكن كذلك بان وجدت بدونه أو وجد هو بدونها في صورة أو صور (قوله بمناسبتها له) أي بسبب أن بينهما مناسبة تقتضي ارتباطا بينهما واجتماعا في الحصول (قوله لما ذكر) أي من مناسبتها له (قوله واما الحظر والاباحة) أي فقد اختلف فيما هو الاصل فيهما بعد البعثة (قوله فمن الناس) أي العلماء فانهم هم الناس (قوله ان الاشياء) المراد منها ما يشمل الاقوال والافعال وغيرهما (قوله الا ما أباحته الشريعة) أي دلت على اباحته وينبغي ان يراد بالاباحة هنا الجواز بالمعنى الشامل للوجوب والندب والكراهة (قوله فيستمسك) بمعنى يتمسك فيه فاللام للتأكيد أو يطلب من النفس التمسك فيه فهي للطلب وهذه العبارة تأكيد وايضاح لما قبلها (قوله الا ما حظره الشرع) أي دل على انه محظور أي حرام (قوله المضار) جمع مضرة وهو ما يضر ويؤلم (قوله أما قبل البعثة) أي تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم الشريعة الى الخلق وهو الظاهر ان ما بين وصولها اليه وقبل تبليغها كما قبل وصولها اليه (قوله فلا حكم) أصلا وفرعا كما هو المنقول عن الاشاعرة وجمع من غيرهم ولهذا قال المصنف في شرح مسلم ان من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الاوثان فهو في النار (قوله الموصل اليه) أي الحكم ويلزم من انتفاء الرسول انتفاء ترتب الثواب والعقاب لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا (قوله وهو وجه جزم) وفيه ان بعضهم حكى الخلاف فيه للشارح انما يتفت اليه لان تعاريفهم تنافيه (قوله مشهور) أي المنصرف اليه الاسم عند اطلاق ولثبوته في زمن الاول أي وهو ما قبل ذلك بزمن (قوله تزوج نساء) أي بان يرغب فيها بتبعية الكاملة (قوله بالاستصحاب) أي لعدم وجوب زكاة فيها في عهده صلى الله عليه وسلم وسيأتي استصحاب للعدم ومعناه ان الحظر يطلب لانه صحبه ما مضى بخلاف ما عكس الاستصحاب المشهور وهو ثبوت الامر في ثاني ثبوته في الثاني فاستصحاب حال في الماضي في الماضي كان يقال الموجود الآن كان في عهده صلى الله عليه وسلم يستصحب حاله في الماضي في الماضي كذلك ويقال هو صحب به الا في مسئلة ترجح تركه خوف الالباس (قوله وهو ادلة) أي ترتيبها (قوله فيقدم الجلي منها) أي عند اجتماعها وتنافي

أي العدم الاصلي (عند عدم الدليل الشرعي) بان لم يجده المجتهد بعد البحث الشديد عنه بقدر الطاقة كان لم يجد دليلا على وجوب صوم رجب نيقول يجب استصحاب الحال أي عدم الاصل وهو عدم جزم الاستصحاب المشهور الذي هو ثبوت أمر في زمن لثبوته في الاول حجة عندنا دون الحنفية فلا زكاة عندنا في عشرين دينارا مثلا مستصحبين عدم تزوج الزوجات الكاملة لاستصحاب (عدم الادلة فيقدم الجلي منها

والاثبات) أي تابعه لها في ذلك ان وجدت وجدوان انتفت انتفى (والعلة هي الجالبة للحكم) بمناسبتها له (والحكم هو المجلوب للعلة) لما ذكر (وأما الحظر والاباحة فمن الناس من يقول ان الاشياء) بعد البعثة (على الحظر) أي على صفة هي الحظر (الا ما اباحته الشريعة فان لم يوجد في الشريعة ما يدل على الاباحة فيستمسك بالاصل وهو الحظر ومن الناس من يقول بضده وهو ان الاصل في الاشياء) بعد البعثة انها على (الاباحة الا ما حظره الشرع) والصحيح التفصيل وهو ان المضار على التحريم والمنافع على الحل اما قبل البعثة فلا حكم يتعلق بأحد لانتفاء الرسول الموصل اليه (ومعنى استصحاب الحال) الذي يحتج به كما سيأتي (ان يستصحب الاصل)

على الخفى) وذلك كالظاهر والمؤول فيقدم اللفظ فى المعنى الحقيقى على معناه المجازى (والموجب للعلم على الموجب للظن) وذلك كالمتواتر والآحاد فيقدم الاول الا ان يكون عاما فيخص بالثانى كما تقدم من تخصيص الكتاب بالسنة (والنطق) من كتاب وسنة (على القياس) الا أن يكون النطق عاما فيخص بالقياس كما تقدم (والقياس الجلى على الخفى) وذلك كقياس العلة على قياس الشبه (فان وجد (٢٢) فى النطق) من كتاب أو سنة (ما يغير الاول) أى العدم الاصلى الذى يعبر عن استصحابه

مدلولا لتها (قوله على الخفى) أى بالنسبة للآخر وان كان جليا فى نفسه (قوله والمؤول) أى المحمول على معناه المرجوح من غير دليل (قوله على معناه المجازى) أى وعلى مجموع المعنيين لانه باعتبار ذلك مدلول فان دل عليه دليل انعكس الامر (قوله من تخصيص الكتاب بالسنة) مثاله يوصيكم الله فى أولادكم الخ فانه تخصص بقوله فى الحديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله والنطق) أى وتقدم النطق وهو قول الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله من كتاب وسنة) أى متواترة أو آحاد (قوله والقياس الجلى) وهو احتمال الفارق فيه ضعيفا كقياس العمياء على العوراء فى المنع من التضحية وان احتمل الفرق بان احتمل الفرق بان العمياء ترشد الى المرعى الجيد فتسمن والعوراء توكل الى نفسها وهى ناقصة البصر فلا تدعى فيكون العور مظنة الهزال لضعفه (قوله وذلك كقياس العلة الخ) يعنى انه اذا تردد الفرع بين ثلاثة أحوال أحدها علة موجبة للحكم الحق به ولو كان أكثر شبها بغيره أو كان له تاثير على قياس الشبه بل وعلى قياس الدلالة (قوله أى يعمل به) أى بان يعتقد (قوله ومن شرط المفتى) أى شرطه المحقق له أى الذى لا يكون صالحا للافتاء الا به (قوله وهو المجتهد) أى المطلق المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق (قوله خلافا ومذهبا) هما منصوبان على نزع الخافض والتقدير من مخالف مذهب امامه ومذهب امامه (قوله أى بمسائل الفقه) أى بالمسائل التى هى الفقه (قوله وقوعه وقوعه الخ) هو بدل مما قبله والمراد انه عالم بجملة يتمكن من العلم بها من استخراج ما يرد عليه اذ لا يتصور العلم بجميعها لانها لا تتناهى بتوارد الازمان (قوله منه) أى الخلاف أى من أقواله بان لا يخرج عنه (قوله كامل الآلة) المراد ان تكون آلات الاجتهاد بكمالها حاصلة عنده ولا يشترط ان يبلغ فى النحو والفقه الدرجة العليا بل يكفى بلوغه فيها الدرجة الوسطى وهو ما يحتاج اليه منهما فى استنباط الاحكام (قوله ومعرفة الرجال) ويكفى فى زماننا الرجوع الى أهل الحديث كالامام احمد والبخارى ومسلم وغيرهم فيعتمد عليهم فى التعديل والتجريح (قوله بقواعد الاصول) أى أصول الفقه وأصول الدين (قوله وغير ذلك) كمعرفة مواقع الاجماع بحيث يعرف ان ما ادعى فيه الاجتهاد ليس مخالفا لاجماع ومعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وبشرط ان لا يتتبع رخص المذاهب بتشهى (قوله ومن شرط المستفتى) أى من يطلب الفتيا من غيره ويسوغ له العمل بها غيره (قوله من أهل التقليد) بان يكون من أهل الاجتهاد قدر على الترجيح أولا لكنه لم يتصد للاجتهاد (قوله فيعتقد لمفتى الخ) أى لعدل المعلوم أهليته وعدالته أو مظنونهما وكذا غير العدل اذا ترجح صدقه واعتقد فيما يظهر وحكى فى جمع الجوامع قولا بجواز افتاء المقلد ورده بانه لا يتصور على الترجيح لانه ان لم يفت به عن امامه وان صرح بنقله منه قال الشارح فى شرحه وهو مردود فى الاعصار المتاخرة (قوله وليس للعامى الخ) أى يحرم عليه ذلك وان كان قاضيا وان كان مجتهدا فى بعض المسائل هو فيها مقلد فى وقت عن اجتهاد ولا يصح تقليده ولا العمل المبنى عليه لتمكنه من الاجتهاد فى هو فيها مقلد هو فيها مقلد تقليد ولا يجوز العدول عن الاصل مع امكانه الى بدله (قوله قبول قول

(ومن شرط الواحد) ممن يجتهد فيه ممن معرفته بقواعد الاصول وغير ذلك (ومن شرط المفتى) ان لم يكن شخص من أهل التقليد بان كان من أهل الاجتهاد (والتقليد قبول قول القائل بلا حجة) أى تحتم (ان يعتقد) أى يتمكن من الاجتهاد (والتقليد قبول قول القائل بلا حجة) يعنى ذكره من الاحكام (يسمى تقليدا ومنهم من قال التقليد قبول قول النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس)

بان يجتهد (فيجوز ان يسمى قبول قوله تقليدا) لاحتمال أن يكون عن اجتهاد وان قلنا انه لا يجتهد وانما يقول عن وحي و
ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى فلا يسمى قبول قوله تقليدا لاستناده الى الوحي (وأما الاجتهاد فهو بذل الوسع في بلوغ
الغرض) المقصود من العلم ليحصل له (فالمجتهد ان كان كامل الآلة في الاجتهاد) كما (٢٣) تقدم (فان اجتهد في الفرو

الواحد وخرج بقوله بلا حجة ما اذا ذكرها للتأهل للاخذ منها والا فكعدم ذكرها والمراد بالقول الرأى
والاعتقاد وهو مجاز مشهور ويدخل الحدود فيدخل في ذلك ما اذا اعتقدت فعل الخير من غير ان تعرف
دليله (قوله بان يجتهد) تفسير للمراد من القياس ويؤيده تعبير البرهان بالاجتهاد بدل القياس (قوله
فان قلنا الخ) هذا هو الراجح وعليه فالصواب انه لا يخطئ فيه تنزيها لمنصب النبوة عن الخطأ في
الاجتهاد (قوله ان هو) أى ما المنطوق له صلى الله عليه وسلم الا وحي فهو يدل على ان جميع ما يصدر
عنه عليه الصلاة والسلام ناشئ من الوحي والحق أنه صلى الله عليه وسلم يجتهد ومعنى الآية حينئذ
وما يصدر نطقه بالقرآن عن الهوى ما القرآن الا وحي يوحى (قوله بذل الوسع) أى المقدور الذى صرفه
في النظر في الأدلة وقوله بلوغ الغرض أى لاجل الوصول اليه وقوله المقصود صفة كاشفة للغرض
وقوله عن العلم بيان للغرض المقصود على أن المراد بالعلم هو علم الحكم المذكور وقوله ليحصل له أى
ليحصل ذلك الغرض لذلك الباذل (قوله ان كان كامل الآلة) وهو المجتهد المطلق وظاهره أن غيره
من النوعين السابقين كهو في ذلك وانما اقتصر المصنف على ذلك لان كلامه فيه وعلى كل فلو اسقط
قوله ان كان كامل الآلة لكان أولى اه من الحاشية (قوله فاصاب) بان وافق ما أدى اجتهاده اليه
ما هو الحكم في الواقع (قوله أجران) أى نصيبان من الثواب يعلمهما الله كمية وكيفية (قوله واصابته)
اعترض بان الاصابة ليست من صنعه فكيف يثاب عليها وأجاب السبكي بانه قد يثاب على ما ليس
من صنعه اذا كان من آثار صنعه ثم جوز أن يكون الاجر الثاني على كونه سن سنة يقتدى بها
من يتبعه (قوله فله اجر واحد) ولا اثم عليه بسبب خطئه الا ان قصر في اجتهاده بان لم يبذل وسعه
فلا أجر وهو آثم (قوله ومنهم) أى الاصوليين كالاسعري والباقلاني (قوله مصيب) وعليه
فالظاهر أن له أجرين (قوله الكلامية) أى المنسوبة الى لفن المسمى بالكلام (قوله في المعقدات)
أى المعتقدات أى المطلوب اعتقادها (قوله بالتثليث) أى كون الآلهة الثلاثة الله ومسيح ومريم
بشهادة قوله "أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله" (قوله كنور وظلمة) يعني انهما
قديمان عندهم وامتزجا فتولد من امتزاجهما العالم (قوله والمعاد في الآخرة) أى عود الجسم بان
يبعث الله الموتى من القبور ويرد الروح اليها وفي الحديث يحشر الناس عراة غرلا تزدلف
أجساد أهل الجنة لتتوفر عليهم اللذات وفي أجساد أهل النار تغيظ معقوبتهم وورد ان سن الكافر
كاحد (قوله والملحدين) من الالحاد وهو الميل عن الاستقامة (قوله وخلقة) هو بالنصب صفة على
صفاته (قوله وغير ذلك) هو بالنصب أيضا أى وفي تفهيم غير ذلك مما أثبته أهل الحق كالكون ارتكابه
الكبيرة لا يزيل الايمان فان المعتزلة قالوا ذلك وقالوا بل يزيله بمعنى انه موسطة بين الايمان والكفر
(قوله ودليل من قال الخ) وهم الجمهور (قوله ليس كل مجتهد في الفروع مصيبا) بل فيهم وهو كما
علم مما تقدم (قوله وأصاب) أى في اجتهاده بان أداه الى ما هو الحكم في الواقع (قوله فله أجر واحد)
ولا يبعد أن يؤجر على الحكم أيضا وعلى قصد الحكم بحق وفي رواية الحاكم اذا اجتهد الحاكم
فاخطأ فله أجر وان أصاب فله عشرة أجور ولا منافاة لان الخبر به بالقليل لا ينفي الكثير وجاز ان
أعلم أولا بالاجرين فاخبر بهما ثم بالعشرة فاخبر بها وان الاجرين يستويان بالعشرة (قوله فاخطأ
المجتهد) أى حكم بخطئه وبدأ بشق الخطأ في بيان وجه الدلالة عكس الواقع في الحديث فقدم به
المثبت للمطلوب بل هو محل النزاع لاغير (قوله رواه الشيخان) أى البخاري ومسلم لان هذا
ليس لفظ البخاري وانما لفظ البخاري مذكره بقوله اذا اجتهد الحاكم الخ وذكره انه ولكن

فاصاب فله أجران
على اجتهاده واصابته
(وان اجتهد فيه
وأخطأ فله أجر) واحد
على اجتهاده وسيأتي
دليل ذلك (ومنهم
من قال كل مجتهد في
الفروع مصيب) بناء
على أن حكم الله في
حقه وحق مقلده
ما أدى اليه اجتهاده
(ولا يجوز أن يقال
كل مجتهد في الاصول
الكلامية) اى
العقائد (مصيب
لان ذلك يؤدى
الى تصويب أهل
الضلالة من النصارى
في قولهم بالتثليث
والمجوس) في قولهم
بالاصلين للعالم النور
والظلمة (والكفار
في نفيهم التوحيد
وبعثة الرسل والمعاد
في الآخرة (والملحدين)
في نفيهم صفته تعالى
كالكلام وخلقه أفعال
العباد وكونه مرئيا في
الآخرة وغير ذلك
(ودليلنا من قال ليس
كل مجتهد في فروع
مصيب قوله صلى الله
عليه وسلم من اجتهد
فاصاب فله أجران
ومن اجتهد وأخطأ
فله أجر واحد وجه الدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم خطأ المجتهد تارة وصوبه أخرى والحديث رواه الشيخان ولفظ البخاري
اذا اجتهد الحاكم فحكم فاصاب فله أجران واذا حكم فاخطأ فله أجر والله أعلم

حاكما لايحصل الاجزاء وليس مرادا فحينئذ المراد بالحاكم مثبت الحكم والمراد من قوله حكم أثبت الحكم * والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

*(يقول راجي غفران المساوى * مصححه محمد الزهري الغمراوى)*

حمدا لمن أبدع أصول الكائنات من بحت العدم لا على مثال وابتدأ فرع أنواع الموجودات في حيز الخفاء بمحض الافضال وصلاة وسلاما على سيدنا محمد أفضل من شيد قواعد الاحكام وعلى آله وأصحابه القائمين بعده بتأييد دعائم الاسلام ﴿وبعد﴾ فقد تم بعون مفيض الهبات طبع حاشية العلامة الشيخ أحمد الذمياطي على شرح الورقات لملك العلماء وكعبة الاولياء الامام جلال الدين المحلي قدس الله روحه ونور ضريحه وهي حاشية فائقة جليله وتحقيقات باهرة جميله وقد غشيت غرر حواشيها وطرزت طرر مبانيها بذلك الشرح الشارح للصدور المحتوى في علم الاصول على ماهو حري أن يرسم بالنور على نحور الحور وذلك بالمطبعة الميمنيه بمصر المحروسة المحميه بجوار سيدي أحمد الدردير

وربيا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفو ربه القدير أحمد البابي الحلبي ذي العز والتقصير وذلك في شهر ربيع الاول سنة ١٣١٥ هجريه على صاحبها أفضل صلاة وأتم تحيه آمين